وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

تحريرا في : 2021/2/1

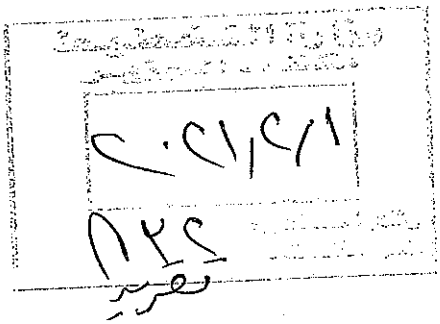

السيد الدكتور/ علاء زهران
رئيس المعهد القومي للتخطيط

تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة إلى مذكرة مكتب التعاون الدولي (مرفق) بشأن خطاب السيد طارق شعراوي، مستشار وزير التعاون الدولي والمشرف على قطاع التعاون العربي والإفريقي، المتعلق بمذكرة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (مرفق) بشأن قرار المجلس الخاص بالدراسة التحليلية حول " الاقتصادات العالمية والعربية بعد كورونا" (مرفق)

يرجي التفضل من سيادتكم بدراسة تلك الدراسات وإبداء الرأي الفني مع اعتبار هذا الأمر هام وعاجل.

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم ودعمكم المستمر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.. وفائق الاعتزاز

د/ أحمد كمالي

نائب وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية

13 شارع صلاح سالم- مدينة نصر- القاهرة - ص.ب: 11756 القاهرة www.mpmar.gov.eg ☎: 22603563 – 24055238 🖷: 22618127

وزارة التعاون الدولي
قطاع التعاون العربي والأفريقي
رئيس القطاع

السيد السفير/ حازم خيرت
مدير مكتب التعاون الدولي – والمشرف على العلاقات الدولية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

أهدى اطيب تحياتي، الحاقاً بكتابنا لسيادتكم رقم ٩٦٠٣ المؤرخ ١٢/٢/ ٢٠٢٠ بشأن الإفادة برأي وزارتكم الموقرة حول الدراسات المشار اليها بكتابنا لسيادتكم، وأتشرف بالإحاطة بأننا قد تلقينا مذكرة الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية رقم ت م/٦ المؤرخ ٢٠٢١/١/٣ بشأن قرار المجلس رقم ١٨٤١/د ١١٠ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٠ والخاص بالدراسة التحليلية حول "الاقتصادات العالمية والعربية بعد كورونا"(مرفق صورة)

برجاء التكرم بالتنبيه نحو موافاتنا برأي وزارتكم الموقرة حول الدراسة المشار اليها بعالية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

مستشار وزير التعاون الدولي
والمشرف على
قطاع التعاون العربي والأفريقي

طارق الشعراوي

٢٠٢١/١/ ١١

هيام طلعت
٤٨- ٥٠ شارع عبد الخالق ثروت – وسط القاهرة - ج. م. ع الرقم البريدي: ١١٥٢١
تليفون: ٢٣٩٠٧٣٢٩ – ٢٣٩٠٧٣٦٧ فاكس: ٢٣٩٠٨٣٠١ – ٢٣٩٠٨٣١٥

تهدى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية (إدارة السكرتارية والمتابعة) أطيب تحياتها إلى **وزارة التعاون الدولي (قطاع التعاون العربى والإفريقى) بجمهورية مصر العربية الموقرة.**

تنفيذاً لقرار المجلس رقم 1841/د110 بتاريخ 2020/12/10، والخاص الدراسة التحليلية حول "الاقتصادات العالمية والعربية بعد كورونا" الفقرة (الثانية) منه والتي تنص على: " تعميم الدراسة على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها ومرئياتها حولها ".

يسرها أن ترفق مع هذا نسخة من الدراسة، للتكرم بالإطلاع والإحالة إلى جهة الإختصاص في بلدكم العزيز لإبداء ملاحظاتها ومرئياتها حولها .

تغتنم الأمانة العامة للمجلس (إدارة السكرتارية والمتابعة) هذه السانحة لتعرب لوزارة التعاون الدولي (قطاع التعاون العربى والإفريقى) بجمهورية مصر العربية الموقرة عن فائق شكرها وتقديرها.

١٨٨
٢٠٢١/١/٦

14 شارع هارون – ميدان المساحة الدقي – القاهرة
هاتف: 37602432 (00202) – 37602459 (00202)
البريد الإلكتروني: info@caeuweb.org
ص.ب: 1 محمد فريد – القاهرة ج.م.ع
فاكس: 37602698 (00202)
الموقع الإلكتروني للمجلس www.caeuweb.org

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

دراسة تحليلية حول
الاقتصاديات العالمية والعربية
بعد كورونا

إعداد
فريق الأمانة العامة للمجلس

ديسمبر "كانون أول" 2020

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

المقدمة:

في أعقاب الانتشار العالمي واسع النطاق لفيروس كورونا المستجد خلال الثلث الأول من عام 2020، واتجاه دول العالم إلى تبني سياسات احترازية عديدة، تضمنت حالات إغلاق كلي أو جزئي في بعض دول العالم، اتجهت المؤسسات الدولية وحكومات دول العالم لتبني السياسات الكفيلة بمواجهة التداعيات الإنسانية والاقتصادية الناتجة عن انتشار الفيروس؛ وفي هذا الإطار قامت مجموعة العشرين برئاسة المملكة العربية السعودية بتبني عددا من المبادرات من أهمها مبادرة الجاهزية العالمية لمواجهة الأوبئة (G20 Global Pandemic Preparedness Initiative) التي تهتم بإجراء تقييم لمدى جاهزية دول العالم لمواجهة الوباء وتحديد الفجوات القائمة بهدف صياغة تدخلات فعالة لمواجهة الوباء.

في هذا الإطار، تبنت دول العالم حزم تحفيز مالي بقيمة 8 تريليونات دولار وفق بيانات صندوق النقد الدولي (بما يعادل 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، من بينها سبعة تريليون دولار على مستوى دول مجموعة العشرين؛ استهدفت الحزم توفير الموارد المالية بشكل عاجل لدعم خطوط الائتمان والسيولة وتمكين الحكومات من زيادة مستويات الإنفاق على الصحة ومساندة القطاعات المتضررة والفئات الهشة.

كما عملت المؤسسات الدولية على حشد مواردها لتقديم المساعدة الطارئة لدول العالم لمواجهة الوباء على الصعيد الإنساني والاقتصادي لاسيما الدول النامية ذات الدخل المنخفض والفقيرة، حيث حشد صندوق النقد الدولي موارد مالية بقيمة تريليون دولار لتقديم الدعم الطارئ والسريع للدول الأعضاء، كما أعلنت مجموعة البنك الدولي عن مجموعة من التدخلات بقيمة 160 مليار دولار خلال الخمسة عشر شهراً المقبلة.

كما إتجهت البنوك المركزية حول العالم إلى تبني حزم تحفيز نقدية بقيمة ستة تريليونات دولار شملت سياسات نقدية توسعية قامت من خلالها بخفض كبير لأسعار الفائدة، واستخدام أدوات السياستين النقدية والاحترازية الكلية لتخفيف الأعباء الاقتصادية وتحرير موارد مالية لحفز الائتمان وتخفيف الضغوطات المالية على قطاعات الأسر والشركات، وتنفيذ برامج كبيرة للتيسير الكمي.

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

التكتلات الاقتصادية العالمية
بعد كورونا

تمهيد:

التكتلات الإقتصادية هي صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا، لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة. ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الأقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة. وتختلف الشروط الموضوعية للتكامل الأقليمي من حالة لأخرى في أوجه متعددة، منها ما يتعلق بأوضاع البلدان الأعضاء ومدى مستوى التطور الذي وصل إليه كل قطر، وواختلاف درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي ، فضلا عن اختلاف الشروط الأساسية لإتفاقيات التكامل .

أهم التكتلات الاقتصادية:

- السوق الأوربية المشتركة (الإتحاد الأوربي).
- مجلس التعاون الخليجي.
- المنطقة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا).
- منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي.

تأثير جائحة "كوفيد 19" على التكلات الاقتصادية العالمية:

يتفق جميع المحللين والمراقبين المتابعين أن دول العالم المختلفة تواجهه تحديات غير مسبوقة فرضها الانتشار الواسع والسريع لفيروس «كورونا المستجد» الذي تحول بسرعة غير مسبوقة، إلى درجة أن منظمة الصحة العالمية رفعت تصنيفه من وباء إلى جائحة.

ويقول جميع المحللون أن الانتشار العالمي للفيروس فرض واقعا سريعا وجديدا في عصر العولمة، ودفع بجميع الدول أعضاء التكتلات الاقتصادية إلى الانعزال والانغلاق والاهتمام أولا وقبل كل شيء بشأنها الوطني دون أي اعتبار لما خلقته هذه العولمة من علاقات ومصالح جديدة تُرجمت إلى تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى، كما هو حال الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال إذ باتت دُولِه تواجه مُنفردة، تقريبا، الهجوم الشرس لهذا الفيروس، هذا التغير السريع في علاقات التعاون بين الدول، وخاصة تلك المنضوية تحت ألوية التكتلات الاقتصادية والسياسية وتلك التي تقع تحت مظلة نظام اقتصادي وسياسي واحد، وخاصة الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا وتجاريا وعلميا، ربما مردَّهُ الهجمة المفاجئة والشرسة والكبيرة أيضا التي أحدثها فيروس «كورناالمستجد» ضد شعوب هذه الدول، ولكن حتى لو صح هذا الاستنتاج، فإنه بات في حكم المؤكد أن تحدث تحولات نوعية من شأنها أن تصيب علاقات الدول مع بعضها البعض وتحديدا علاقات دول التكتلات الاقتصادية والسياسية، فضلا عن علاقات الشعوب نفسها بالسلطات السياسية القائمة في هذه الدول.

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

الاقتصاد العالمي بعد كورونا

"قطاع النفط"

أولا: أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على أسواق النفط عالميا:

تكمن الأهمية الاقتصادية للبترول في أنه مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، فهومن مقومات الصناعات الأساسية، ويدخل في عدد لا حصر له من الصناعات، فبدونه ما كان للعالم أن يصل إلى كل هذا التقدم والتطور التكنولوجي في العصر الراهن، فيكفي أن البترول يستخدم في تشغيل السيارات والقطارات والطائرات والمصانع والآلات الموجودة بها، وغيرها من الصناعات التكنولوجية الأخرى، وهو ما يعطي قوة اقتصادية للدول المنتجة والمصدرة لها، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على سعر البترول في الأسواق العالمية سواء كان بالإيجاب أوبالسلب، ويعتبر مستوى العرض والطلب ، بالإضافة إلى الأزمات السياسية والاقتصادية ومصادر الطاقة الأخرى البديلة، من أهم العوامل التي لها تأثير كبير على أسعار البترول في جميع الأسواق الاقتصادية العالمية.

وقد شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية تراجعاً حاداً في الربع الأول من عام 2020، لتسجل أدنى مستوياتها منذ عام 2002، مسجلة أكبر خسائر فصلية وشهرية على الإطلاق على خلفية حالة الجمود التي أصابت الاقتصاد العالمي، وبالفعل إنخفض السعر إلى مستوى 22 دولار للبرميل ([1])،تزامناً مع تفاقم أزمة فيروس كورونا المستجد، وإنعكاساتها السلبية على الأسواق المالية العالمية وأسواق النفط الخام التي شهدت تراجعاً حاداً في الطلب على النفط، على خلفية فرض الحكومات في العالم قيوداً على السفر وإتخاذ تدابير عزل لاحتواء إنتشار فيروس كورونا المستجد، إلى جانب إرتفاع إمدادات النفط الخام في السوق العالمية قبل توصل دول أوبك خلال إجتماعهم خلال ابريل 2020 إلى إتفاق بشأن إحداث خفضا إضافيا للإنتاج.

وقد أشارت وكالة انتيرفاكس الروسية إلى تقليص روسيا لإنتاجها النفطي خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل2020 بنسبة 0.4% مقارنة بمستوى إنتاج الشهر السابق، وذلك على الرغم من رفع القيود على الإنتاج التي كانت مفروضة بموجب اتفاق دول أوبك، بالإضافة إلى توقع إنخفاض الإنتاج الأمريكي بما يتراوح بين 0.5 إلى 3 مليون برميل / يوم ([2]).

وتشير التوقعات إلى إحتمال تدني الأسعار في المستقبل المنظور، ومن المتوقع أن يمر الطلب العالمي على النفط بأول تراجع فصلي له لأول مرة منذ 2009، إذ يتنبأ أغلب المحللين بإنخفاضه بسبب إنخفاض الطلب على وقود الطيران ووقود المواصلات البرية والمصانع، وتدني نموالاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى تقليص الطلب العالمي بنحو20 مليون برميل/يوم، أونحو20 % من مجمل الطلب العالمي، البالغ نحو100 مليون برميل/ يوم قبل تفشي كورونا وهوأمر غير مسبوق في تاريخ صناعة النفط على المستوى العالمي، فيما شهد سعر برميل النفط الأمريكي إنخفاضاً حاداً خلال تعاملات يوم

---

(1) https://sa.investing.com/commodities/brent-oil-historical-data

(2) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء.

جدول رقم (2)

أسعار النفط الخام خلال شهر أبريل 2020

التاريخ	خام بنزين	خام غربي تكساس	خام أوبك
2020/4/1	22.74	20.42	21.66
2020/4/5	34.11	28.34	18.93
2020/4/12	31.48	22.76	21.19
2020/4/19	28.08	18.27	17.73
2020/4/20	25.91	13.10-	18.16
2020/4/21	23.42	4.53-	14.19
2020/4/22	16.95	11.00	14.19
2020/4/23	21.29	14.62	12.22
2020/4/26	21.44	16.94	15.23
2020/4/28	18.89	10.62	14.31
2020/4/29	21.12	13.64	13.30

وقد خلص مسح لوكالة رويترز إلى أن أسعار النفط تتجه لأن تقبع قرب المستويات المنخفضة الحالية خلال الأشهر المقبلة، وتوقع محللون في إستطلاع سريع للرأى إرتفاعا أسعار خام برنت إلى نحو34.87 دولار في الربع الثاني و39.05 دولار في الربع الثالث قبل أن يسترد بعض القوة ويصل إلى 44.08 دولار في الربع الأخير من العام، ويتوقع المسح الذي شمل 21 محللا بلوغ متوسط سعر الخام الأميركي 30.37 دولار للبرميل في الربع الثاني ونحو37 دولار للعام بأكمله ([1]).

وانعكاسا لتلك التطورات السلبية فمن المتوقع أن تواجه شركات النفط العالمية تحديات اقتصادية حادة، تتمثل في تقليص موازناتها للإستكشاف وتطوير الحقول، أوالحفر في المياه البحرية العميقة باهظة التكاليف، مثلما حدث في أزمات الإنهيارات السعرية السابقة، مما ينبىء كذلك بتقليص الشركات لكوادرها العمالية والفنية، مما يعرض قطاع الطاقة لمخاطر طارئة في معظم دول العالم وخاصة منطقة الشرق الاوسط التي يوجد لديها أكبر احتياطيات للنفط في العالم بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد في أنحاء مختلفة من العالم، والذي سيؤثر بدوره على حيوية القطاع، حيث سيفرض تداعيات سلبية على سلاسل توريد صناعة الطاقة في المنطقة بما في ذلك عمليات الإنتاج، وصادرات المنطقة من النفط والغاز الطبيعي، بجانب تكرير وتوزيع الوقود وغيرها. وتتمثل أبرز المؤشرات الدالة على ذلك فيما يلي([2]):

المصدر: موقع وزارة البترول والثروة المعدنية- جمهورية مصر العربية.

(1)https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN2072T4

2)https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/5488موقع المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

6 ـ تقييد العمالة الأجنبية:

تواجه العمالة الأجنبية في قطاع الطاقة بالشرق الأوسط مأزقاً في ظل تفشي فيروس "كورونا"، حيث بادرت العديد من الحكومات بتقييد عمل الأجانب بالمنشآت النفطية مثل الجزائر التي أتخذت مؤخراً إجراءات بتقييد عمل الأجانب في حقول النفط والغاز الطبيعي، فيما قامت بعض الشركات الأجنبية بإجلاء موظفيها من المنطقة، على غرار شركة "بتروناس" الماليزية التي سحبت موظفيها من حقل "الغراف" النفطي بالعراق.

ثانيا: الجهود الدولية والإقليمية الرامية لدعم إستقرار أسواق النفط والطاقة.

عقد الاجتماع الوزاري الإستثنائي التاسع لدول أوبك يوم الخميس 9 أبريل 2020، عبر تقنية الفيديو كونفرانس برئاسة وزير الطاقة السعودي ووزير الطاقة الروسي، كما شارك كل من الأرجنتين وكولومبيا والإكوادور ومصر وإندونيسيا والنرويج وترينيداد وتوباجو والمنتدى الدولي للطاقة بصفة مراقب، وخلال الاجتماع أكدت أوبك على التزامها المستمر لإعلان التعاون من أجل تحقيق الإستقرار في أسواق النفط، والمحافظة عليه، كما أكدت على التزامها بالمصالح المشتركة للدول المنتجة، وبتوفير إمدادات آمنة واقتصادية وذات كفاءة عالية للدول المستهلكة.

أكدت أوبك وحلفائها في هذا الاجتماع على إجراء تخفيضات على إنتاجها الإجمالي من النفط الخام بمقدار 10 مليون برميل / يوم، وذلك بدءاً من 1 مايو 2020، وتنتهي في 30 يونيو 2020، وخلال مدة الستة الاشهر التالية بداية من 1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2020، سيكون مقدار التخفيض الإجمالي المتفق عليه 8 مليون برميل / يوم، ويتبع ذلك تخفيض قدره 6 مليون برميل / يوم لمدة ستة عشر شهراً، تبدأ من 1 يناير 2021 وحتى 30 أبريل 2021، على أن يكون الأساس المرجعي للسعودية وروسيا هو 11 مليون برميل / يوم، ويكون الاجتماع القادم في 10 يونيو بهدف تحديد الاجراءات الإضافية التي قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في أسواق النفط العالمية، ودعوة جميع الدول المنتجة الكبرى للنفط الخام إلى المساهمة في الجهود الرامية إلى تحقيق الإستقرار في أسواق النفط العالمية ([1]).

كما أشارت وكالة الطاقة الدولية في أحدث تقاريرها الصادرة في بداية أبريل 2020، إلى أن أزمة إنتشار فيروس كورونا المستجد تشكل تهديداً كبيراً لحكومات الدول إذ لم تمكن البرامج والتقنيات من تجاوز الأزمة الحالية بزخم متجدد، وتلعب دوراً هاماً في إنتعاش الاقتصاد العالمي، وأن قطاع الطاقة سيتعرض لمخاطر كبيرة يتوقف تجاوزها على مدى سرعة احتواء الفيروس والحد من إنتشاره، جنباً إلى جنب مع الجهود الدولية والإقليمية الرامية لدعم إستقرار أسواق الطاقة العالمية وخصوصاً النفط.

(1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (الإدارة الاقتصادية) التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء 10 أبريل 2020.

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

التجارة العالمية والعربية
بعد كورونا

تمهيد:

بلغ معدل نمو قيمة التبادل التجاري أعلى معدل له خلال عام 2018، بمعدل نمو بلغ 2.9 % ثم تراجع في عام 2019 بنسبة 10.5%، ومن المتوقع أن تشهد التجارة العالمية تراجعاً كبير خلال العامين القادمين حيث من المتوقع أن تنخفض بمعدل 12.5% خلال عام 2020 ،متأثرة بإتخاذ بعض الإجراءات مثل غلق المطارات وإتخاذ أغلب الدول والشركات في كل دول العالم قرار تخفيض الانتاج ، وبالتالى انخفا ض إرسال الشحنات التصديرية.

أولاً: تأثر فيروس كورونا على حجم التجارة العالمية :

أ- تأثير الصادرات:

- بلغ معدل نمو صادرات دول أمريكا الشمالية 3.8% في عام 2018، ثم إنخفض إلى 1% في عام 2019 ، ومن المتوقع أن يشهد حجم التجارة في دول أمريكا الشمالية إنخفاضاً كبيراً ، قد تبلغ نسبتة (-17.1%) في عام 2020 ،على أن يواصل إنخفاضه لنحو 23.7% في عام 2021.
- أما بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية والوسطى فقد بلغ معدل نمو حجم التجارة فيها عام 2018، حوالى 0.1% ثم إنخفض إلى (-2.2%) في عام 2019، وتشير التوقعات أن يظل منخفضاً في 2020 بنسبة (-12.9%) و يستمر في إنخفاضه بمعدل(- 18.6%) في عام 2021.
- أما بالنسبة لدول أوروبا فقد بلغ معدل نموحجم التجارة فيها عام 2018 حوالى 2% ثم انخفض إلى 0.1% في عام 2019، وتشير التوقعات أن تؤثر تداعيات الفيروس في التجارة الأوروبية لتنخفض إلى ما يقرب (-12.2%) فى عام 2020 ، وليواصل إنخفاضه في عام 2021 ليبلغ (-20.5%) رغم أن الإتحاد الأوربي ضخ حوالى 500 مليار دولار لمواجهة هذه الأزمة.
- أما بالنسبة للدول الآسيوية التى تعد من أولى الدول التى ظهر فيها الفيروس، فقد بلغ معدل نموالتجارة الأسيوية عام 2018 حوالى 3.7%، ثم تراجع في عام 2019 ليبلغ 0.9%، ومن المتوقع ان تتراجع حجم التجارة الآسيوية إلى (-13.5%) فى عام 2020، وسيظل متراجعاً في عام 2021 ليبلغ (-24.9%).
- أما بالنسبة لباقي دول مناطق العالم فتشير بيانات منظمة التجارة العالمية أن معدل نموحجم التجارة قد بلغ عام 2018 حوالى 0.7%، ثم تراجع في عام 2019 ليبلغ (-2.9%)، ومن المتوقع أن تتأثر باقي مناطق العالم في عام 2020 في حجم تجارتها، حيث ستتراجع إلى حوالى (-8%) ،ثم تواصل تراجعها في 2021 لتبلغ (-8.6%).

جدول رقم (2)

ترتيب الدول من حيث قيمة الواردات العالمية في عام 2019

بالمليار دولار

ترتيب الدول من حيث قيمة الواردات	قيمة الواردات	نسبة وارداتها من واردات دول العالم	معدل النمو السنوي٪
الولايات الأمريكية المتحدة	2568	13.4	2-
الصين	1770	10.8	3-
ألمانيا	1234	6.4	4-
اليابان	721	3.7	4-
بريطانيا	692	3.6	3
فرنسا	651	3.4	3-
هولندا	636	3.3	1-
كوريا	503	2.6	6-
الهند	484	2.5	6-
إيطاليا	474	2.5	6-
المكسيك	467	2.4	2-
كندا	164	2.4	1-
بلجيكا	426	2.2	6-
إسبانيا	372	1.9	5-
سنغافورا	359	1.9	3-
السويد	277	1.4	1-
بولندا	262	1.4	3-
الإمارات العربية المتحدة	262	1.4	0
روسيا	254	1.3	2
فيتنام	254	1.3	7
تايلاند	237	1.2	5-
أستراليا	222	1.2	6-
تركيا	210	1.1	9-
ماليزيا	205	1.1	6-
النمسا	185	1	5-
البرازيل	184	1	2-
جمهورية التشيك	178	0.9	3-
إندونيسيا	171	0.9	10-
المجموع الكلي	16047	82.7	—
العالم	19226	100	3-

المصدر: البيانات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية في 9 ابريل 2020.

2. تأثر حجم الواردات في ظل مواجهة أزمة فيروس كورونا:

- تشير بيانات منظمة التجارة العالمية في تقريرها الصادر في 9 إبريل2020 عن " تداعيات إنتشار فيروس كورونا في التجارة العالمية "، حيث بلغ معدل نمو الواردات في دول أمريكا الشمالية عام 2018 حوالى 5.2%، ثم تراجع في عام 2019 ليبلغ (-0.4%)، ومن المتوقع أن يتراجع في عام 2020 إلى (-14.5%)،ويواصل تراجعه في عام 2021 إلى (-27.3%).

- أما بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية، فتشير بيانات منظمة التجارة العالمية الى بلوغ معدل نمو الواردات فيها فى عام 2018، حوالى 5.3%، ثم إنخفض إلى (-2.1 %) في عام 2019، وتشير توقعات منظمة التجارة العالمية إلى إنخفاض كبير في عام 2020 قد يصل إلى (-22.2%) متأثرا بتداعيات إنتشار الفيروس.

- أما بالنسبة للدول الأوروبية فقد بلغ معدل نمو حجم الواردات فيها عام 2018 حوالى 1.5%، ثم إنخفض إلى 0.5% في عام 2019، ومن المتوقع أن يواصل إنخفاضه في عام 2020 ليبلغ (-10.3%) متأثراً بتداعيات إنتشار الفيروس ، وتعتبر الدول الأوروبية من أكثر الدول التى لديها إنتشار كبير في إعداد المصابين بعد الولايات المتحدة الإمريكية.

- أما بالنسبة للدول الآسيوية فقد بلغ معدل نموالواردات فيها عام 2018 بـ 4.9%، ثم إنخفض إلى (-0.6%) في عام 2019، وحسب تقديرات منظمة التجارة فمن المتوقع أن ينخفض حجم الواردات إلى (-11.8%) في عام 2020.

- أما بالنسبة لباقي دول العالم فقد بلغ معدل نموالواردات فيها عام 2018 حوالى 0.3%، ثم إرتفع إلى 1.5% في عام 2019، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ما يقرب (-10%) في عام 2020.

ثانيا: التجارة العربية في مواجهة أزمة فيروس كورونا:

يعيش العالم والمنطقة العربية ظرفاً استثنائياً في ظل انتشار فيروس كورونا وما استتبعه من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة أصعدة في ظل تأثر سلاسل الإمدادات العالمية، وحركة التجارة الدولية، وأنشطة الاستهلاك والاستثمار والتصنيع، وإرتفاع مستويات عدم اليقين، وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين، كما فرض الفيروس قيوداً على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية في ظل اتجاه عدد من الدول لفرض حظر على حركة النقل بما أثر على قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فيما يتعلق بالدول العربية، فقد أشار تقريرمنظمة التجارة العالمية سالف الذكر إلى تسجيل الدول العربية معدل نمو من حجم التجارة العالمية بنحو2% لعام 2019، بما يعكس أثر كل من تباطؤ الطلب

وقد شهدت واردات مصر من الولايات المتحدة الامريكية تراجعا بنسبة 29.8% لتبلغ 352.033 مليون دولار خلال يناير 2020 مقابل 501.668 مليون دولار خلال يناير 2019، كما انخفضت واردات مصر من الصين خلال يناير 2020 لتسجل 767.784 مليون دولار في مقابل 1.003 مليار دولار خلال نفس الشهر من العام السابق بتراجع 23.4%.

كما تراجعت قيمة واردات مصر من روسيا الاتحادية بنسبة 7.3% لتبلغ 264.285 مليون دولار مقابل 285.097 مليون دولار، وإرتفعت قيمة واردات مصر من ألمانيا خلال يناير الماضي بنسبة 20.6% لتبلغ 294.578 مليون دولار في مقابل 371.192 مليون دولار في يناير 2019، وكذلك من السعودية بنسبة 7.2% لتسجل 463.335 مليون دولار، في مقابل 432.141 مليون دولار.

فيما إرتفعت قيمة الصادرات المصرية خلال يناير الماضي لتسجل نحو2.482 مليار دولار مقابل 2.448 مليار دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي بزيادة 1.4%، وذلك بدعم ارتفاع صادرات البترول الخام خلال يناير 2020 بنسبة 102.6. % لتسجل 165 مليون دولار مقابل 81 مليون دولار خلال يناير 2019.

بينما شهدت الصادرات غير البترولية تراجعاً طفيفاً بنسبة 1.7% خلال يناير الماضي لتبلغ 2.201 مليار دولار مقابل 2.239 مليار دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي.

وشهدت صادرات مصر إلى ايطاليا تراجعاً بنسبة 9.7% لتبلغ 132.308 مليون دولار خلال يناير2020 مقابل 146.51 مليون دولار خلال يناير 2019، وإنخفضت صادرات مصر إلى تركيا خلال يناير الماضي لتسجل 137.807 مليون دولار مقابل 152.445 مليون دولار خلال نفس الشهر من العام الماضي بتراجع 9.6.%، كما تراجعت قيمة صادرات مصر إلى أمريكا بنسبة 2.4% لتبلغ 129.529 مليون دولار مقابل 132.775 مليون دولار، بينما إرتفعت قيمة صادرات مصر إلى الصين خلال يناير الماضي بنسبة 88.9% لتبلغ 118.88 مليون دولار مقابل 62.941 مليون دولار في يناير 2019، وكذلك الصادرات المصرية للإمارات بنسبة 23.4% لتسجل 257.928 مليون دولار، مقابل 209.011 مليون دولار.

2- المملكة الاردنية الهاشمية:

أوضح التقرير الشهري حول التجارة الخارجية في الأردن الصادر من الدائرة العامة للاحصائيات الاردنية، أن قيمة الصادرات الكلية خلال شهر كانون الثاني(يناير) من العام 2020 قد بلغت 500 مليون دينار بإرتفاع نسبته 18.3 % مقارنة بنفس الفترة من العام 2019، وبتحليل الصادرات الكلية المشار إليها ، تبين أن الصادرات الوطنية بلغت خلال شهر كانون الثاني (يناير) من العام 2020 ما مقداره 433.8 مليون دينار بارتفاع نسبته 20.6 % مقارنة بنفس الفترة من العام 2019، أما قيمة

3- جمهورية العراق:

من المتوقع ان تتاثر التجارة الخارجية لجمهورية العراق من تدعيات أزمة فيروس كورونا وتعتمد التجارة الخارجية العراقية على الصادرات النفطية ، وتعد جمهورية العراق من أكبر دول العالم منتجة ومصدرة للنفط مما قد يؤثر على إقتصادها ، ومن المتوقع إنخفاض الإيرادات النفطية التى تشكل أكبر نسبة في الموازنة العامة للدولة نتيجة عدم توافق دول الأوبك على تسعيرة محددة لسعر النفط.

4-جمهورية السودان:

برغم خروج السودان من حالةعدم استقرار الأوضاع واقترابها بشكل كبير من رفع العقوبات عليها كانت تعاني منها اقتصاديا وتجاريا إلا أن تدعيات فيروس كورونا سيؤدي إلى انخفاض كبير معدل ونموبشكل عام على جميع المجالات وتعتمد السودان بشكل دائم على الصادرات الزراعية والنفط والذهب الا أن التوقعات تشير إلى تراجع معدل نموفي تلك الصادرات بشكل كبير.

5- الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

من المتوقع أن تتاثر موريتانيا من فيروس كورونا من حيث قيمة حجم التجارة الخارجية، وذلك بسبب إعتماد الصادرات الموريتانية على الأسواق الأوروبية خاصة فرنسا وأسبانيا وباقي دول الإتحاد الأوروبي، ولأن العالم بأسره يشهد حالة أغلاق كامل أثناء ذورة فترة الفيروس وخصوصا قد تتأثر من حركة التجارة بينها وبين الدول الأوروبية، لذلك من المتوقع أن تتراجع حجم الواردات والصادرات معا مؤقتاً.

التوصيات لتحسين أداء التجارة الخارجية لمواجهة فيروس كورونا:

بناءاً على ما سبق، يمكن أستخلاص بعض التوصيات والمقترحات التى يمكن أن تساهم في تحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية بعد فيروس كورونا.

1- تطوير وتنويع القواعد الإنتاجية، ورفع كفاءة وتنافسية المنتجات ومواجهة التحديات المرتبطة بمستوى تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية، تنسيق السياسات والتدابير المؤسسية لدى الكثير من الدول العربية.

2- تطبيق سياسات تجارية تقودها آليات وبرامج لتطوير القدرات الانتاجية تأخذ في الاعتبار مستويات التنمية والدخل، والهياكل الاقتصادية، والتطوير المؤسسي، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

3- إجراء إصلاحات اقتصادية واتباع سياسات مالية وضريبية مناسبة ومعالجة قضايا الفقر والتعليم والبطالة.

4- إستخدام التقنيات الحديثة في تشجيع التبادل التجاري السلعي والخدمي.

5- بناء القدرات المؤسسانية في مجال الاتفاقيات التجارية، ودراسة الأسواق الخارجية وتجارة الخدمات.

القطاعات الزراعية بعد كورونا

تمهيد:

تتأثر الأنظمة الغذائية والزراعية على مختلف المستويات المحلية والإقليمية والدولية بإنتشار الأوبئة والأمراض، لذا فمن المتوقع أن يكون لجائحة (كوفيد-19)، أو "فيروس كورونا"، تأثيرات قصيرة وطويلة المدي على تلك الأنظمة، وقد توافق خبراء الإقتصاد في هذا المجال على أن الوباء سيسبب إنكماشاً في العرض والطلب على المنتجات الزراعية فضلاً عن وقوع إضطرابات تجارية عالمية.

ونشرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) في شباط/فبراير من العام 2020 تقريراً بعنوان "(كوفيد-19) - قنوات الإنتقال الأغذية والزراعة" ، أشارت فيه لآثار الجائحة على الأنظمة الغذائية والزراعية الحالية، كما رصد التقرير التوقعات والنتائج المحتملة على تلك الأنظمة في حالة استمرار الوباء لفترات زمنية طويلة، و أكد التقرير أن (كوفيد-19) قد أحدث صدمة على القطاع الزراعي من جانبي العرض والطلب على حدٍ سواء، ورغم أن هذه الآثار لن تُلحظ في آن واحد بل على مراحل زمنية مختلفة، وأن الطلب الزراعي سيتباطأ نتيجة لتراجع النشاط الإقتصادي العام على مستوى دول العالم الذي يُعبر عنه بتباطؤ الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وإرتفاع معدلات البطالة، ويترافق ذلك مع إنخفاض القوة الشرائية للمستهلكين ، ويقابله تدهور في جانب العرض حيث ستتراجع القدرة على توفير المواد الغذائية الأساسية نتيجة لنقص الأيدي العاملة، وإنحصار الإمدادات الزراعية الاساسية وإرتباك منظومة النقل.

أولاً: الآثار على قطاع الزراعة بشكل عام:

1. الإمدادات الزراعية:

تعتمد الزراعة كقطاع على كثافة المدخلات، وهناك ثلاثة عوامل تؤثر مباشرةً على النظام الزراعي في أي بلد، وتشمل المدخلات الرئيسية الثلاثة على ما يلي: المدخلات الوسطية، ورأس المال الثابت، والعمالة، وتعتمد عوامل الإنتاج هذه على أنظمة النقل والإجراءات الجمركية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسواق الإئتمان، والمتوقع أن يقع فيها إضطرابات نتيجة تعطل أنظمة النقل بسبب سوء أحوال الطرق أو الموانئ المغلقة للدخول، أو ارتفاع أسعار الفائدة، أو التقلبات الحادة في أسعار الصرف، مما يؤثر تأثيراً سلبياً على أنظمة الإنتاج.

تشمل المدخلات الوسطية الأسمدة والمبيدات والبذور والطاقة، ومن المرجح جداً أن تؤدي الإضطرابات المحتملة في الإمداد بهذه المدخلات إلى إنخفاض في الإنتاج وإلى حدوث إنقطاعات كبيرة محتملة للنظام الزراعي ككل، وتستخدم الدول مرتفعة الدخل والبلدان المتقدمة إقتصادياً كميات كبيرة من هذه المدخلات الوسطية في عمليات إنتاجها الزراعي، وبالتالي تصبح هذه الدول أكثر عُرضة للإضطرابات في العرض الذي أحدثه تفشي (كوفيد-19) حتى الآن، فالبلدان المنخفضة الدخل، والتي

اعتماداً على العمالة، إلا أن الدول منخفضة الدخل أو أقل البلدان نمواً (LDC)، والبلدان ذات الدخل المتوسط والأدنى (LMIC)، والبلدان ذات الدخل المتوسط والأعلى (UMIC) أقل اعتماداً على رأس المال الثابت وأكثر إعتماداً على العمالة، وستشهد الدول التي تعتمد على العمالة لإضطرابات كبيرة في أنظمتها الزراعية وحصائل إنتاجها بسبب النقص في الأيادي العاملة نتيجة للقيود المفروضة، والتي تتمثل في الحجر الصحي وحظر التجول التي تفرضها الدول حالياً في محاولة لتسطيح منحنى وباء (كوفيد-19)، ويمكن أن تتفاقم حالات العجز في العمالة إذا استمر الوباء لفترات زمنية أطول ، فالوباء يؤدي إلى إنخفاض العمالة الزراعية من خلال قنوات وأساليب متعددة، إما عن طريق تسبب الفيروس في المرض المباشر مما يقلل من أعداد العمالة البدنية، أو نتيجة الإجراءات الإحترازية التي تقضي ببقاء العمال في منازلهم لتجنب خطر الإصابة بالعدوى، أو عن طريق فرض القيود على الحجر الصحي وحظر التجول الذي تفرضه الدولة.

أما في البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المنخفض فهناك أدلة متزايدة على أن العمليات الزراعية المعتمدة بكثافة على العمالة سوف تتأثر سلباً، فقد أدى إغلاق قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك إلى زيادة آثار خطر نقص العمالة في مزارع جنوب وغرب الولايات المتحدة الأمريكية حيث تُوفر برامج التأشيرات الأمريكية مائتي ألف عامل أجنبي سنوياً لجمع محاصيل عالية القيمة مثل الفواكه والخضروات في تلك المناطق إذ يُسمح لأصحاب العمل في الولايات المتحدة الذين يستوفون متطلبات تنظيمية محددة بإحضار مواطنين أجانب إلى الولايات المتحدة لشغل وظائف زراعية مؤقتة. وفي جمهورية الصين الشعبية، أثر النقص المتزايد من العاملين في قطاع تجهيز اللحوم على العرض على المستوى المحلي والإقليمي مما أدى إلى نقص في السلع وإرتفاع الأسعار في أسواق اللحوم المحلية في آن واحد، كذلك ففي ولاية ماتو غروسو البرازيلية، أحد الدول الرائدة في إنتاج البذور، ما زالت العمليات في المواقع الصناعية والمرافق الزراعية مغلقة في محاولة لتقليل انتشار الفيروس.

4. الطلب الزراعي:

أفاد تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) أن تداعيات (كوفيد-19) أثرت سلبياً على الطلب النهائي للمنتجات الزراعية ويأتي الإنخفاض على طلب المنتجات والمخرجات الزراعية النهائية نتيجة للتباطؤ الذى أحدثه الفيروس على النمو الإقتصادي في جميع أنحاء العالم وعبر جميع الدول مما أدى إلى إنخفاض القوة الشرائية للمستهلكين، حيث تتوقع المؤسسات الوطنية والدولية الرسمية والخاصة إنخفاضاً في معدلات النمو الإقتصادي ، ومع توقعات تباطؤ الإقتصاد العالمي، سيزداد عدد العاطلين عن العمل لا سيما في البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تمتلك إلى حدٍ كبير العمال غير الرسميين في القطاعات منخفضة الأجور.

6. أسواق الطاقة:

مع إندلاع الوباء الجاري، تتأثر أسواق الطاقة العالمية، ومع التوقعات بتقلص النمو الإقتصادي العالمي بحسب توقعات منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، فقد سجلت أسعار النفط أيضاً هبوطاً حاداً في معدلاتها. ولا تزال توقعات النمو المتدنية وتقييد حركة السلع والأشخاص تؤثر بصورة كبيرة على أسعار الطاقة، كما ورد في التقرير فإن إنخفاض أسعار الطاقة يؤثر على القطاع الزراعي من جانب المدخلات والناتج، ومن جانب الإنتاج الزراعي، فإن إنخفاض أسعار الطاقة يؤدي من ناحية إلى تراجع كميات المواد الغذائية الزراعية والمواد الخام مثل الزيوت النباتية وزيت فول الصويا والدهون الحيوانية التي تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي مثل الإيثانول والديزل الحيوي. إلا انه من ناحية أخرى فإن إنخفاض تكاليف الطاقة سيترجم ايضاً إلى إنخفاض في تكاليف الإنتاج لا سيما في الانظمة الزراعية التي تعتمد على كثافة رأس المال التي نراها في كثير من الأحيان في البلدان المتقدمة والبلدان ذات الدخل المرتفع، ويلاحظ أن إنخفاض التكلفة يتجلى في إنخفاض تكاليف الطاقة لتشغيل الآلات والماكينات الزراعية وغيرها من الآلات التي تستخدم في أنظمة الري والنقل، وسوف يؤدي الإنخفاض في أسعار الطاقة أيضاً إلى تراجع أسعار المدخلات الوسطية في المزارع مثل الأسمدة ومكافحة الآفات الى جانب تقليص فواتير الكهرباء.

7. الصادرات الزراعية:

تتأثر الأنظمة الغذائية والزراعية بالتجارة وسلاسل التوريد الدولية، وتعتمد مكاسب الدخل القومي للدول المنخفضة الدخل التي تشمل أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان ذات الدخل والمتوسط والأدنى (LMIC) والبلدان ذات الدخل المتوسط والأعلى (UMIC)، اعتماداً كبيراً على الزراعة وتصدير المنتجات الزراعية. وعلاوة على ذلك، فإن بعض هذه الدول منخفضة الدخل تعتمد على عدد قليل من السلع الأساسية في أنظمتها الزراعية للتصدير لتحقيق الأرباح، وهذه هي البلدان الأكثر عرضة للصدمات الناجمة عن الوباء في الأسواق الزراعية العالمية، وهناك دولاً في امريكا اللاتينية مثل جمهورية باراغوى وجمهورية جواتيمالا وجمهورية الأرجنتين تولد 50% من الدخل القومي من خلال الصادرات الزراعية بينما تولد دول مثل جمهورية غينيا بيساو وجمهورية مالاوي من القارة الإفريقية 70% من الدخل القومي من خلال تصدير منتجاتها الزراعية، فالدول المتخصصة في الزراعة والتي تعتمد على الصادرات الزراعية في الدخل القومي معرضة بشدة للصدمات التي جلبها الوباء الجاري، وبما أن هذه البلدان متخصصة في إنتاج السلع كثيفة العمالة مثل الفواكه والخضروات والتي تعتبر سريعة التلف، فمن المرجح أن يشهد النقص في العمالة بتسارع تلف هذه السلع وتراجع قيمة الأرباح والدخل القومي؛ وقد لوحظ تأثير ذلك بالفعل، حيث كانت الدول المتأثرة بالوباء تتسبب في تأخير شُحنات الفاكهة الاستوائية من جنوب شرق آسيا نتيجة لإزدحام الموانئ البحرية في شنغهاي وتيانجين،

قرارات كل من جمهورية الصين وإيران بوقف استيراد الشاي في إنخفاض أسعاره مما أثر بدوره على العائدات الدول المصدرة لتلك السلع.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO).
جيه. شمدهوبر، جي. باوند، ب. تشياو. ٢٠٢٠. كوفيد-١٩: قنوات الإنتقال إلى الغذاء والزراعة. روما.
https://doi.org/10.4060/ca8430en.

شكل رقم (2)

الدول ذات الاعتماد على الإستيراد للأغذية الزراعية 2016/2018

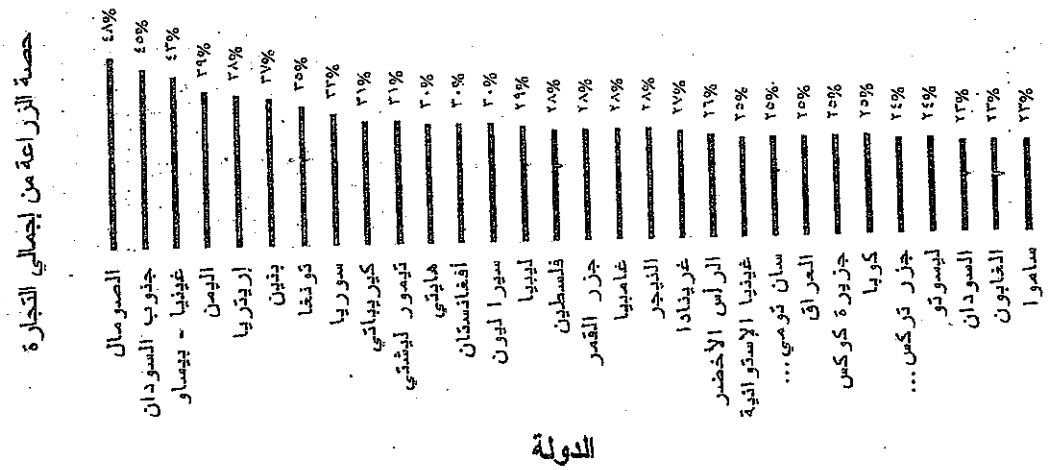

ويوضح الشكل رقم (2) الدول الأعلى اعتماداً على الواردات الزراعية من المنتجات حيث تستفيد هذه البلدان من الإنخفاض في تكاليف الإستيراد لكن الافتقار في الدخل الفردي والأجور المتاحة مع إرتفاع معدلات البطالة يفوق هذه الفوائد، وتشمل هذه الدول أقل البلدان نمواً (CLD) والبلدان ذات الدخل والمتوسط والأدنى (LMIC) والبلدان ذات الدخل المتوسط والأعلى (UMIC)، ويجدر الذكر أن 50% من الدول المذكورة من القارة الافريقية بينما النسب المتبقية تصنف من ضمن أوقيانوسيا ومنطقة البحر الكاريبي.

ثانياً: التعرض لوباء (كوفيد19) حسب المنطقة الاقليمية:

يقدم تقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) تحليلاً على المستويات المحلية والدولية والإقليمية حول تأثير الوباء على جانبي العرض والطلب في الأنظمة الزراعية وأسواق التجارة واسواق الطاقة، وتصنف الدول استنادًا إلى التعرض لصدمات وباء (كوفيد-19) على هذه العوامل.

1. نظرة إقليمية عامة على أثر كوفيد -19 على جانب العرض:

من المرجح أن تتعرض البلدان المتقدمة إقتصادياً لإضطرابات في العرض نتيجة لأنظمتها الزراعية شديدة التكامل وكثيفة رأس المال التي تعتمد بشكل أقل على العمالة حيث يتعرض المزارعون في هذه

شكل رقم (4)

أثر كوفيد-١٩ على الطلب

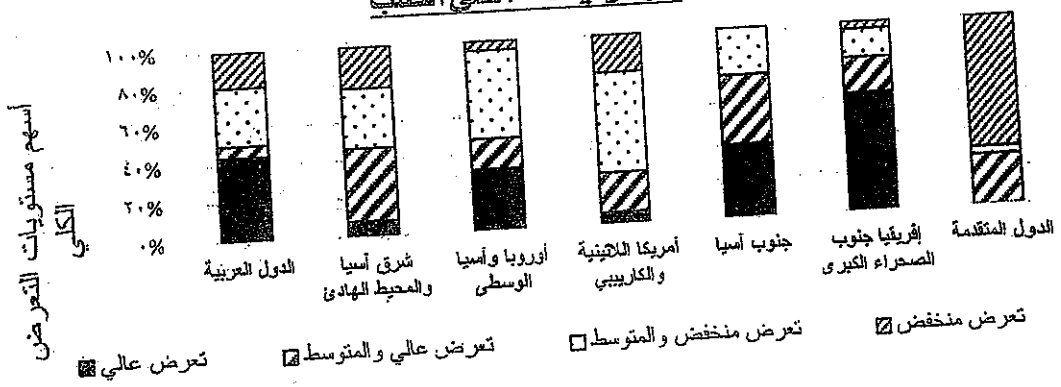

ووفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) فإن المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المعتمدة على إستيراد الأغذية، هم أكثر عرضة للصدمات السلبية على الطلب، فهذه الصدمات ناتجة عن إرتفاع أسعار المواد الغذائية أو الإضطرابات في واردات المواد الغذائية نتيجة لشلل قطاعات النقل والطيران أو نتيجة الإنخفاض في الإيرادات من صادرات المواد الهيدروكربونية بسبب إنخفاض أسعار الطاقة أو الركود المطول في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثاً: أثر وباء (كوفيد19) حسب الدول:

تبين الجداول أدناه مدى تعرض الدول لمختلف عوامل الخطر حيث تحدد الجداول درجات التعرض للعوامل المختلفة المؤثرة على الأنظمة الغذائية والزراعية التي تم عرضها أعلاه، والتي تشمل المدخلات الوسطية ورأس المال والصادرات الزراعية من جانب العرض، والواردات الزراعية من جانب الطلب، والعوامل الأخرى التي تؤثر على الأنظمة الغذائية والزراعية وتشمل العمالة والنفقات على الغذاء وأسعار الفائدة وسوق الإئتمان وأسواق الطاقة.

تعريف السلع ومجموعات البلدان:

يتم تعريف تغطية السلع الزراعية من خلال الملحق رقم (1) من إتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن الزراعة، والأهم من ذلك، تحديد آثار (كوفيد-19) على أساس درجة التعرض سيسمح للدول والمنظمات الدولية بوضع تدابير وقائية وتدخلات علاجية للمساعدة في تخفيف وتعويض الآثار على الأنظمة الغذائية والزراعية.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO).

جيه. شمدهوبر، جي. باوند، ب. تشياو. ٢٠٢٠. كوفيد-١٩: قنوات الإنتقال إلى الغذاء والزراعة. روما. https://doi.org/10.4060/ca8430en.

الدولة	حالات (كوفيد-19)	المدخلات الوسطية	رأس المال الثابت	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العرض الكلي	الطلب الكلي
تونس	1,443	متوسط - منخفض	متوسط - عالي	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض
الأردن	1,310	عالي	متوسط - عالي	متوسط - عالي	عالي	عالي	متوسط - عالي
سوريا	627	متوسط - منخفض	متوسط - عالي	عالي	عالي	عالي	--
جزر القمر	340	منخفض	منخفض	عالي	عالي	متوسط - منخفض	عالي

من خلال الجدول أعلاه تبين أن تأثير الوباء ليس حاداً بين الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة اقتصادياً حيث أن عدد الحالات المؤكدة في شمال إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط تعتبر منخفضة نسبياً طبقاً لبيانات عدد الحالات الموكدة بإصابة فيروس (COVID-19) والإحصائيات الواردة من منظمة الصحة العالمية (WHO) من السلطات الوطنية بحلول الساعة 10 صباحاً بتوقيت وسط أوروبا الموافق 26 يوليو2020.ومع ذلك، فإن تكامل الإقتصاد العالمي سيعرض نتائج إنتشار الوباء في هذه المنطقة، كما يشير الجدول، أن البلدان العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تتأثر بشدة من جانب الإستيراد الزراعي حيث تعتمد العديد من البلدان في هذه المناطق على تصدير المنتجات الزراعية.

وأصبحت البلدان منخفضة الدخل المستوردة للأغذية الي جانب البلدان النامية مثل جمهورية جيبوتي وجمهورية ليبيا على سبيل المثال، قادرة على إستيراد كميات أكبر من المواد الغذائية بأسعار أقل، ويخفف هذا من تقلصات القوة الشرائية التي قد تنشأ عن أي ركود إقتصادي داخلي في تلك الدول، ومن ناحية أخرى، نجد ان دولاً مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ودولة قطر لديها القدرة على التعامل مع أي تغييرات في أسعار السلع بسبب الدخل الفردي المرتفع في هذه البلدان.

بإستثناء المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية جيبوتي، فإن الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لن تتأثر من منظور المدخلات الوسطية حيث يظهر الجدول تعرضاً منخفضاً للوباء. على سبيل المثال، تظهر جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وجمهورية موريتانيا الإسلامية تعرضاً منخفضاً لآثار الوباء لأن الإنتاج الزراعي والمنتجات النهائية لا تعتمد على المدخلات هذه، مثل المبيدات الحشرية والأسمدة.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO).
جيه. شمدهوبر، جي. باوند، ب. تشياو. ٢٠٢٠. كوفيد-١٩: قنوات الإنتقال إلى الغذاء والزراعة. روما.
https://doi.org/10.4060/ca8430en.

3. الدول المتقدمة:

جدول رقم (3)

درجات التعرض المدخلات الزراعية للدول المتقدمة

الدولة	حالات كوفيد-19	المدخلات الوسطية	رأس المال الثابت	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	العرض الكلي	الطلب الكلي
الولايات المتحدة	4,009,808	عالي	عالي	متوسط - منخفض	منخفض	متوسط - عالي	منخفض
روسيا	812,485	متوسط - عالي	متوسط - عالي	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض
المملكة المتحدة	298,685	عالي	عالي	متوسط - منخفض	منخفض	متوسط - عالي	منخفض
إسبانيا	272,421	متوسط - عالي	عالي	متوسط - عالي	متوسط - منخفض	متوسط - عالي	متوسط - منخفض
إيطاليا	245,864	متوسط - عالي	عالي	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض	منخفض
المانيا	205,269	عالي	عالي	متوسط - منخفض	منخفض	متوسط - عالي	منخفض
فرنسا	169,222	عالي	عالي	متوسط - عالي	متوسط - منخفض	عالي	منخفض
كندا	113,206	عالي	عالي	متوسط - منخفض	منخفض	متوسط - عالي	منخفض
الصين	86,839	عالي	عالي	منخفض	منخفض	متوسط - منخفض	منخفض
السويد	78,997	عالي	عالي	منخفض	منخفض	متوسط - منخفض	منخفض
بلجيكا	65,634	عالي	عالي	متوسط - منخفض	منخفض	متوسط - عالي	منخفض
البرتغال	49,955	عالي	عالي	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض	عالي	متوسط - منخفض
سويسرا	34,215	عالي	عالي	منخفض	منخفض	متوسط - منخفض	منخفض
اليابان	29,382	عالي	عالي	منخفض	منخفض	متوسط - منخفض	منخفض
كوريا الجنوبية	14,150	متوسط - عالي	عالي	منخفض	منخفض	متوسط - منخفض	منخفض
إستراليا	13,950	عالي	عالي	متوسط - عالي	منخفض	عالي	منخفض
النرويج	9,085	عالي	عالي	منخفض	متوسط - منخفض	متوسط - منخفض	منخفض

باستثناء جمهورية العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، تصنف الدول الأعضاء في الوحدة الإقتصادية العربية على أنها أقل البلدان نمواً (LDC) والبلدان ذات الدخل المتوسط والأدنى(LMIC) طبقاً لمعايير وتعريف البنك الدولي وصندوق النقد الدول(IMF) ، فمعدلات البطالة المرتفعة في هذه البلدان الي جانب مستويات الفقر العالية تعوض فوائد هذه البلدان في قدرتها على إستيراد كميات أكبر من المنتجات الزراعية بأسعار أقل.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO).
جيه. شمدهوبر، جي. باوند، ب. تشياو. ٢٠٢٠. كوفيد-١٩: قنوات الإنتقال إلى الغذاء والزراعة. روما. https://doi.org/10.4060/ca8430en.

هذا في حين يؤثر نقص المدخلات الوسطية على عدد متزايد من المزارعين حول العالم، فعلى سبيل المثال، يؤثر إنخفاض إمدادات المبيدات الحشرية على جهود حماية المحاصيل في البلدان المتأثرة في المراحل المبكرة من تفشي الفيروس مثل الصين وإيطاليا، ومن المحتمل أن يقلل من المحاصيل الزراعية في وقت لاحق من العام 2020، كما أن نقص مبيدات الآفات يعيق الجهود المبذولة لإحتواء تفشي الآفات، بما في ذلك تفشي الجراد في شرق إفريقيا، فيما يتعلق بتوافر العمالة لسلاسل التوريد الزراعية.

بشكل عام، تستخدم البلدان المنخفضة الدخل حصصاً أعلى من العمالة في إنتاجها مما يجعلها أكثر عرضة للإختلالات المباشرة في عرض العمالة، وتوضح الأمثلة المختلفة أن الفواكه والخضروات وكذلك اللحوم أو منتجات الألبان قد تأثرت سلباً بنقص العمالة بسبب الجائحة ويمكن أن يكون سبب حالات العجز هذه تعطل عرض العمالة المحلية إلى جانب نقص العمال الموسميين والعمال المهاجرين. ومع توافر المزيد من المعلومات حول هذا الوباء المستجد، ستصبح الآثار على المدى القصير والطويل على الانظمة الزراعية على المستويات المحلية والإقليمية أكثر وضوحاً.

قطاع الصناعة بعد كورونا

تمهيد:

تشير التقارير الصادرة عن منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية برسم مجموعة من التحديات للصناعة في ضوء أزمة كورونا المستجد، بما في ذلك سلاسل التوريد والتنقل العالمي للقوى العاملة. ويحدد تدابير السياسة مثل تمديد خطوط الائتمان، وخفض تكاليف البنية التحتية، وتوفير تمويل قصير الأجل، وتخفيف العبء الضريبي، وتوفير دعم سلسلة التوريد التي يمكن أن تساعد الشركات المصنعة في الاستجابة وتوقع التعديلات اللازمة. بالإضافة إلى جميع التدابير المذكورة أعلاه للتخفيف من الانكماش الاقتصادي المباشر المرتبط بوباء فيروس كورونا، بدأت الحكومات أيضًا في تقديم الدعم لشركات التصنيع. يُنظر إلى حزم التحفيز الحكومية التي تم الإعلان عنها حتى الآن على أنها خطوة مرحب بها للتخفيف من الأضرار الاقتصادية الفورية التي يسببها الوباء، ومساعدة الشركات المتضررة بشدة وتعزيز الاحتفاظ بالوظائف.

1- الاثار المترتبة على قطاع الصناعة العالمي:

عانت المصانع في العالم خلال أزمة كورونا في شهر أبريل 2020 أحد أسوأ الشهور أداء في تاريخها، إذ أرغم انتشار فيروس كورونا العديد من المصانع على الإغلاق مع توقف سلاسل التوريد.

وتشير البيانات الواردة من أسيا إلى أوروبا والولايات المتحدة إلى أن نشاط التصنيع تعرض لصدمة كبيرة، وتشير البيانات إلى أن نشاط التصنيع في بعض الدول تراجع إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، في حين تضرر قطاع التصنيع في الصين بشدة في فبراير/شباط نتيجة لتقلص نشاط المصانع نظرًا لانتشار فيروس كورونا. ذلك التباطؤ في التصنيع الصيني لم يضر الصين وحدها، بل أضر كذلك بالدول ذات الروابط الاقتصادية الوثيقة مع الصين، والتي يتمثل معظمها في اقتصادات آسيا والمحيط الهادي مثل فيتنام وسنغافورة وكوريا الجنوبية..

ووفقًا للعديد من المحللين، فإن المصانع في الصين ستستغرق وقتًا أطول من المتوقع لاستئناف العمل بكامل طاقتها كما كان قبل انتشار الفيروس. فضلاً عن ذلك، فإن تفشي الفيروس عالميًا يهدد بدوره التصنيع العالمي ويجعلها ضعيفة ومتباطئة لفترة أطول .

وتكمن خطورة تباطؤ التصنيع في الصين الى كونها تمثل ثلث التصنيع على مستوى العالم، كما أنها أكبر مُصدر للسلع في العالم، ومن ثم فإن القيود التي فُرضت على عمل المصانع أثرت على سلاسل التوريد للشركات الكبرى كالشركة المصنعة للمعدات الصناعية «جي سي بي» وشركة «نيسان» لصناعة السيارات.

الفيديو، والتعاون في تحرير الملفات، ارتفعت إعداد مستخدميها بنسبة 40% تقريبًا في غضون أسبوع، كما شهدت خدمة Teams فقط ارتفاعًا غير مسبوق في الاستخدام، حيث وصل عدد مستخدميها أكثر من 44 مليون مستخدم يوميًا، وهو ما يعكس نموًا بنحو 12 مليون مستخدم خلال الفترة من 12 إلى 19 مارس 2020 فقط.

ومع مطالبة الناس بالعمل من المنزل والابتعاد عن الآخرين لتجنب انتشار فيروس كورونا زاد الاعتماد على الخدمات المقدمة من كبرى شركات التكنولوجيا، بالإضافة إلى تسريع تبني التوجهات التي تعتمد عليها بالفعل، حيث اصبح الأشخاص الذين يطبقون سياسة العزل المنزلي يعتمدون على مواقع التجارة الإلكترونية، مثل أمازون، لشراء مجموعة متنوعة من السلع، مثل البقالة والأدوية التي لا تستلزم وصفة طبية.

وفي حين أن انتشار خدمات بث الفيديو مثل (نتفليكس) Netflix قد أثر على مبيعات شباك التذاكر للأفلام في السنوات الأخيرة. إلا أنه الآن مع إغلاق دور السينما بأوامر حكومية بدأت منصات مثل نتفلكس، وأمازون برايم فيديو، ويوتيوب في اكتساب إعداد أكبر من المستخدمين كل يوم.

كما أظهر التحول إلى العمل في المنزل أيضًا مزايا الحوسبة السحابية، وبالنسبة للشركات التي تعتمد على بنية تحتية معلوماتية داخلية أصبح التحول إلى حلول الحوسبة السحابية أمرًا ضروريًا لاستمرار أعمالها، حيث قامت الكثير من الشركات بتحويل بنيتها التحتية وبدأت في الاعتماد على خدمات الحوسبة السحابية التي تقدمها كل من جوجل وأمازون ومايكروسوفت ، ومن المرجح أن يتسارع هذا التحول عندما يضطر ملايين الموظفين للعمل من المنزل.

حتى شركة آبل، التي كانت تبدو أكثر تعرضًا للخطر بين الشركات الأمريكية بسبب اعتمادها على المصانع الصينية لتصنيع أجهزتها، إلا أنها تبدو في وضع جيد الآن، حيث عادت العديد من مصانع آبل إلى طبيعتها تقريبًا، كما يقضي الناس المزيد من الوقت في استخدام خدماتها الرقمية، وينفقون المزيد من الأموال على اشتراكات هذه الخدمات، حتى إنها أعلنت عن إصدارات جديدة من أجهزتها خلال شهر مارس2020 ، كل ما سبق، لا يعني القول بأن كبرى شركات التكنولوجيا لايجب أن تقلق، حيث تعاني صناعة الإعلانات الرقمية – التي تعتبر المصدر الأساسي لكل من جوجل وفيسبوك – أثناء فترات الركود الاقتصادي، كما خسرت أسهم كل من آبل ومايكروسوفت، وأمازون، وفيسبوك وجوجل بشكل جماعي أكثر من تريليون دولاراً في القيمة السوقية قبل شهر مع تداول الأسهم الأمريكية فى البورصات العالمية، وقد خفضت كل من مايكروسوفت وآبل توقعاتها المالية على المدى القصير بسبب تباطؤ إنفاق المستهلكين.

تدبير احتياجات السيولة بشكل مناسب، والموازنة بين الاحتياجات والمصروفات، و تشير التوقعات أن يشهد سوق صناعة البلاستيك معدلات طلب مرتفعة بعد انتهاء تداعيات جائحة فيروس كورنا المستجد، حيث عادة ما يحدث في أعقاب أى أزمة انتعاشا ،إلا أن الأزمة الحالية جديدة على العالم.

ثالثا: الآثار المترتبة على قطاع الصناعة العربية:

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين منصة تفاعلية تحت عنوان "المنصة العربية لطلبات وعروض المنتجات الصناعية" لمواكبة تداعيات جائحة كورونا المستجد(COVID-19) لتكون قاعدة معرفية لصانعي القرار والمعنيين بالقطاع الصناعي وذلك انطلاقا من دورها في دعم وتنسيق جهود الدول العربية الأعضاء لمواجهة انعكاسات هذه الجائحة على الصناعة العربية، من أجل تحقيق التكامل وتعزيز التجارة العربية البينية للمنتجات الصناعية.

وتشير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بأن المنصة تشتمل على بعض طلبات وعروض عدد من الدول العربية من السلع والمنتجات الغذائية والمستلزمات الطبية والصحية المتاحة من خلال المواقع الرسمية للدول العربية، بالإضافة إلى بيانات لبعض الشركات والمؤسسات الصناعية العربية التي لديها قدرات إنتاجية لتلبية هذه الاحتياجات وتغطية الطلب المتزايد على هذه المنتجات، مشيرا إلى أن المنصة تحتوي أيضا على مجموعة متنوعة ومتكاملة من المعلومات ذات الصلة بالتدابير والإجراءات والمبادرات المتخذة في هذا الشأن.

وتتضمن المنصة عدداً من المواصفات القياسية للمعقمات والكمامات والقفازات والملابس الطبية ومواد التنظيف والتطهير وغيرها من المعدات الوقائية للمصنعين والمختبرات التي قامت المنظمة بتوفيرها بالتنسيق مع عدد من أجهزة وهيئات التقييس العربية والدولية، وتدعو المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين المعنيين في القطاعين العام والخاص العربي إلى التفاعل مع المنظمة من خلال هذه المنصة وإدخال البيانات المتعلقة بطلباتهم وعروضهم من السلع والمنتجات وستقوم المنظمة بمتابعة تحديثها بصفة مستمرة على أن تساهم هذه المبادرة في تعزيز قدرات الدول العربية على مواجهة انعكاسات هذه الجائحة.

رابعا: الآثار المترتبة على مستوى دول المجلس مصر نموذجا:

أصدر اتحاد الصناعات المصرية، عددا من القرارات العاجلة لمواجهة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد بالتزامن مع ما اتخذه البنك المركزي المصري من قرارات لدعم الصناعة وسلاسل القيمة حتى لا تتوقف عجلة الإنتاج خاصة من خلال تدبير السيولة اللازمة للشركات، ولتمكين القطاع الصناعي لتوفير احتياجات الدولة من السلع لدعم استقرار الأسواق وثبات الأسعار.

الصحة في ظل فيروس كورونا

تمهيد:

ما لبثت الحكومة الصينية أن أعلنت عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا (كوفيد - 19)حتى اجتاح الوباء العالم في فترة وجيزة لم تتجاوز أيام، وأعلنت غالبية دول العالم تباعاً عن اكتشاف حالات إصابة في أوساط مواطنيها وإتخذت غالبية دول العالم في بادئ الأمر سياسات تحوطية في المطارات الدولية للقادمين جواً من الصين لجميع المسافرين، إلا أنه بعد حين أصبحت التدابير الأحترازية في هذه المطارات تُطبق على جميع المسافرين جوا وبحرا إلى أي دولة حول العالم باتباع إجراءات الكشف الحراري الالزامية للمسافرين، وبالتالي سادت التحركات البينية بين دول العالم نوع من التحفظ.

و يختلف فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ، التي انحصر تفشيها في نطاق جغرافي محدود حول العالم أو دولة بعينها مثل وباء سارس في الصين، ووباء إيبوال في غرب أفريقيا، والأنفلونزا الأسبانية، وإنفلونزا الخنازير، حيث لم تترك هذه الأمراض والأوبئة نفس الأثرالذي نتج عن فيروس كورونا خلال فترة قصيرة، جاءت استجابة الصين بفرض السلطات حالة تأهب قصوى للسيطرة على الوباء من خلال حجر المصابين وعزلهم صحيا بعيداً عن المناطق المأهولة بالسكان، كما فرضت حظر التجوال في المدن الصينية و مدينة" أوهان مصدر الوباء التي يبلغ تعداد سكانها حوالي 11 مليون نسمة، مع الأنتشار التدريجي للفيروس، أعلنت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا جائحة عالمية، وعلى الدول مواجهته بكل صرامة عن طريق اتخاذ تدابير للحد من انتشاره وأخذ الحيطة والحذر، وأدى ذلك إلى حالة استنفار قصوى شهدها العالم، ما جعل الدول تنفق أموالاً طائلة لمعالجة المرضى، وكذلك للحد من تفشي الوباء،في ضوء ما سبق، يمكننا استعراض الأثر الصحي لفيروس كورونا على مختلف الدول، مع التطرق لإبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء علي الفيروس، كما نستعرض ايضا جهود السلطات الوطنية في الدول العربية ودور وزارات المالية لمواجهة التداعيات الصحية للفيروس والحيلولة دون انتشاره.

أولا: التداعيات الصحية على المستوى العالمي:

بمجرد إعلان منظمة الصحة العالميه عن فيروس كورونا، حولت المنظمات الدولية مواردها لمصلحة الدول الأعضاء للحد من انتشار الوباء، حيث قامت المنظمة بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة، ومؤسسة الاعمال الخيرية السويسرية بإنشاء صندوق الاستجابة التضامنية Solidarity " Fund Responseلمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة الفيروس، حيث يتيح الصندوق، وهو الأول من نوعه دولياً، الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة في أي مكان في العالم المساهمة بشكل مباشر في جهود الأستجابة العالمية.

وعلى مستوى أمريكا الاتينية، فقد رصدت الأرجنتين حوالي 1 في المائة من ناتجها الاجمالي ووجهته إلى زيادة الانفاق على قطاع الصحة، ودعم الأسر الفقيرة من خلال التحويلات النقدية المباشرة، وزيادة استحقاقات الضمان االجتماعي، وفي البرازيل أعلنت السلطات عن دعم نقدي مؤقت للأسر الفقيرة، وإعفاءات ضريبية مؤقتة وتحويلات جديدة من الحكومة إلى باقي الولايات لدعم الانفاق الصحي. أما في تشيلي، فقدمت السلطات حزمة من التدابير المالية تصل إلى 75.11 مليار دولار أمريكي تشمل زيادة الانفاق على الرعاية الصحية، وتعزيز الاعانات الطبية ، كما أنشئت الحكومة الكولومبية من الصناديق الاقليمية والدولية، الصندوق الوطني للطوارئ الذي سيتم تمويله جزئيا وتقديم دعم إضافي لميزانية الصحة.

وعلى الرغم من عدم اكتشاف حالات إصابة كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء، الا أن الدول الافريقية اتخذت اجراءات احترازية تحسبا، ففي ينين على سبيل المثال، وصلت حزمة التدابير المالية" التي قدمتها السلطات إلى حوالي 17 مليون دولار أمريكي(1.0 في المائة من الناتج المحلي االجمالي) لدعم النظام الصحي وباقي الانظمة.

ثانيا: الأثر الصحي لانتشار فيروس كورونا على مستوى الدول العربية:

تحركت الدول العربية بصورة عاجلة فور إعلان منظمة الصحة العالمية أن كورونا جائحة عالمية، حيث اتبعت مجموعة من الاجراءات والتدابير الاحترازية على المستوى الاقتصادي لمواجهة تداعيات انتشار الفيروس، فبلغ إجمالي الدعم الموجه من قبل الحكومات العربية حوالي 180 مليار دولار أمريكي، بعض الدول العربية قامت بإنشاء صناديق تمويلية تساهم فيها المصارف التجارية، والقطاع الخاص كما هو الحال في المغرب والكويت، بينما لجأت دول أخرى مثل السودان إلى إنشاء صندوق تكافلي للحد من انتشار الفيروس يتلقى من خلاله التبرعات من داخل وخارج السودان. ومن جانب آخر لجأت غالبية الدول العربية إلى تقديم الدعم اللازم عبر مصارفها المركزية.

وقد تبنت السعودية حزمة تحفيزية بقيمة 4.34 مليار دولار موجهة لدعم النظام الصحي والائتمان والسيولة والقطاع الخاص في مواجهة أزمة كورونا، كما أعلنت السلطات تحمل نسبة 60 في المائة من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بقيمة اجمالية تصل إلى 9 مليارات ريال سعودي. في نفس الصدد أعلنت آلية إدارة الأزمات في قطر عن تقديم حزمة من السياسات التحفيزية بحوالي 4.23 مليار دولار أي ما يعادل 75 مليار ريال قطري لدعم النظام الصحي وباقي القطاعات في الدولة،كما أطلقت الكويت مبادرة بإنشاء صندوق تمويلي بقيمة 10 ملايين دينار كويتي ما يعادل 33 مليار دولاربمشاركة المصارف التجارية لمجابهة تحديات تفشي فيروس كورونا والحد من انتشاره وذلك لمجابهةالإحتياجات التمويلية الطارئة والعاجلة للحكومة الكويتية في المجال الطبي وباقي القطاعات لمواجهة الأزمة،وفي البحرين أعلنت الحكومة عن حزم تحفيزية بقيمة 560 مليون دينار بحريني ما يعادل 5.1مليار دولار

من جهة اخرى يتضح نقص مستوى الطواقم الطبية فى بعض الدول العربية من واقع الاحصاءات الخاصة بعدد الاطباء والممرضات لكل مائة الف نسمة من السكان وعدد السكان مقابل كل سرير فى المستشفيات. فعلى سبيل المثال يزيد عدد السكان لكل سرير فى المستشفيات عن 500 نسمة فى سبعة عشرة دولة عربية الشكل رقم (4) كذلك تبدو اهمية العمل على زيادة مستويات الانفاق على الصحة فى بعض الدول العربية التى لاتزال مستويات الانفاق على الصحة بها اقل من المتوسط العالمى والعربى.

شكل رقم(4)

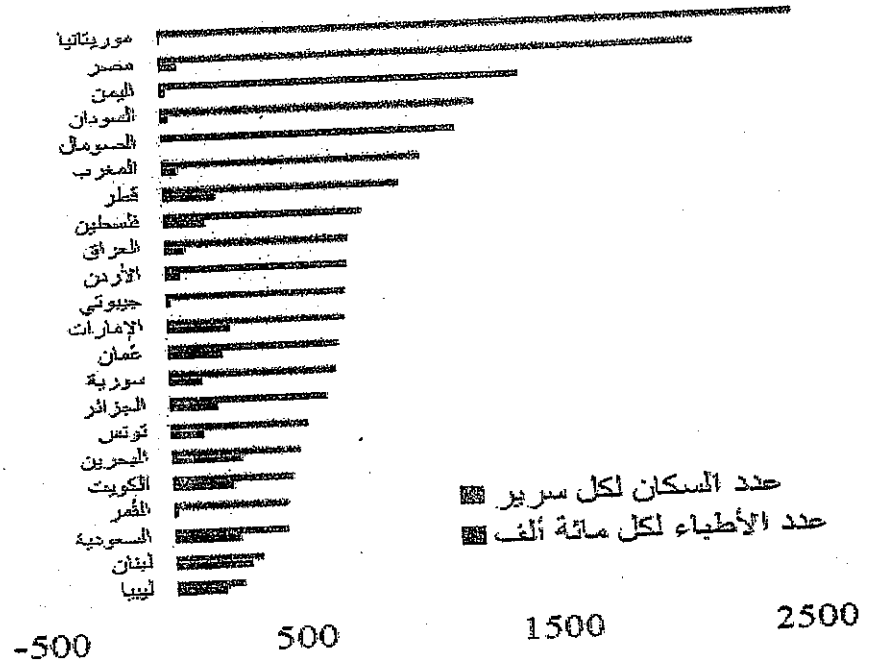

المصدر: صندوق النقد العربي (2019). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"

ثالثا: الأثر الصحي لانتشار فيروس كورونا على دول المجلس:

من ناحية أخرى قدم الأردن دعما 550 مليون دينار أردني ضمن سياسته الطارئة للحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد وعلي النظام الطبي كذلك أعلنت مصر حزمة من الإجراءات والتدابير بقيمة 100 مليار جنيه تمثلت في تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر لمدة 6 أشهر وغيرها من اجراءات، في 3ابريل 2020 تلقت الحكومة المصرية دعماً من البنك الدولي بقيمة 9.7 مليون دولار أمريكي لدعم جهود الدولة في التصدي لجائحة كورونا، حيث سيتم توظيف الدعم لصالح مشروع تطوير نظام الرعاية الصحية في مصر الذي يهدف إلى تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الطلب على الخدمات الصحي، في فلسطين قدمت سلطة النقد الفلسطينية حزمة من الإجراءات والتدابير بغرض التخفيف من حدة التداعيات الصحية والاقتصادية لكورونا شملت تأجيل استحقاقات التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص حتى 4

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

تأثير أزمة فيروس كورونا على البطالة

تمهيد:

يمكن أن يؤدي الأزمة الاقتصادية وأزمة الوظائف التي أحدثها انتشار وباء كورونا COVID-19 إلى زيادة إعداد العاطلين عن العمل في العالم بنحو 25 مليون شخص، وفقاً لتقييم أجرته منظمة العمل الدولية، ولكن إذا حدثت استجابة منسقة دولياً على صعيد السياسات، كما حدث في الأزمة المالية العالمية لعام 2008-2009، فسيكون الأثر على البطالة العالمية أقل بكثير، وتدعو التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى اتخاذ تدابير عاجلة وواسعة النطاق ومنسقة في ثلاثة محاور: حماية العمال في مكان العمل، وتحفيز الاقتصاد والتوظيف، ودعم الوظائف والدخل؛ وتشمل هذه التدابير توسيع الحماية الاجتماعية، ودعم استبقاء العاملين في وظائفهم (عن طريق الدوام لوقت قصير، والإجازات مدفوعة الأجر، وغيرها من الإعانات)، والإعفاءات المالية والضريبية، بما فيها للمنشآت الصغيرة جداً والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

اولا: الأثار على مستوى العالمي:

تشير التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية إلى ان ازمة وباء فيروس كورونا إلى انها ليست مجرد أزمة صحية فقط فحسب، بل أيضاً أزمة سوق عمل وأزمة اقتصادية كبرى لها أثر هائل على البشر و أنه قد سبق حدوث أزمة في عام 2008، وقف العالم حينها جبهة موحدة لمعالجة عواقب هذه الأزمة المالية العالمية، وتم تجنب الأسوأ، و ترى منظمة العمل الدولية ان العالم اليوم بحاجة إلى هذا النوع من القيادة والعزيمة."

وتحذر منظمة العمل الدولية من أن بعض الفئات ستتأثر بأزمة الوظائف أكثر بكثير من فئات أخرى، مما يفاقم عدم المساواة، ومن هذه الفئات العاملون في وظائف أقل حماية وأدنى أجراً، ولا سيما الشباب والعاملين الأكبر سناً، والنساء والمهاجرون أيضاً، فهي فئات مهددة بسبب ضعف الحماية والحقوق الاجتماعية، وبسبب زيادة النساء بنسب كبيرة في الوظائف متدنية الأجر ، وفي القطاعات المتضررة فمن المتوقع أن تؤدي أزمة وباء كوفيد 19 الناجم عن فيروس كورونا المستجد إلى إلغاء 6.7 % من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل.

ومن المتوقع حدوث تخفيضات كبيرة في الدول العربية (8.1 %، أو قرابة 5 ملايين عامل بدوام كامل)، وأوروبا (7.8 %، أو 12 مليون عامل بدوام كامل)، وآسيا والمحيط الهادئ (7.2 %، أو 125 مليون عامل بدوام كامل)، كما يُتوقع حدوث خسائر فادحة بين مختلف فئات الدخل، وبشكل خاص في بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط (7.0 %، 100 مليون عامل بدوام كامل). وهذه الأرقام أعلى بكثير من آثار الأزمة المالية لعام 2008-2009، والقطاعات الأكثر عرضة للخطر هي خدمات الفنادق والمطاعم،

مسبوقة من الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية و ايضا ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لضمان ألا يترك هذا الوباء ندوباً طويلة الأمد على الاقتصادات والأفراد والوظائف.

سيناريوهات مختلفة لمواجهة تأثير فيروس كورونا على البطالة العالمية:

إستناداً إلى السيناريوهات المختلفة لتأثير وباء كورونا COVID-19 على نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى ارتفاع البطالة العالمية بنسب تتراوح بين 5.3 مليون (السيناريو "المتفائل") و24.7 مليون (السيناريو "المتشائم")، وذلك زيادة على عدد العاطلين عن العمل في عام 2019 وعددهم 188 مليوناً، وللمقارنة فقد أدت الأزمة المالية العالمية 2008-2009 إلى زيادة البطالة في العالم بمقدار 22 مليون شخص.

كما يُتوقع أن تشهد العمالة الناقصة (البطالة المقنعة) زيادة كبيرة، حيث تترجم العواقب الاقتصادية لتفشي الفيروس إلى تخفيضات في ساعات العمل وفي الأجور، كما أن تراجع التوظيف يعني أيضاً خسائر كبيرة في دخل العاملين. وتقدر توقعات المنظمات و المؤسسات الدولية المالية والاقتصادية الدولية إلى حدوث خسائر تقدر ما بين 860 مليار دولار أمريكي و3.4 تريليون دولار مع نهاية عام 2020. وسيترجم هذا إلى انخفاض في استهلاك السلع والخدمات، وهذا بدوره يؤثر على آفاق قطاع الأعمال وعلى الاقتصادات، ومن المتوقع أن يزداد عدد العاملين الفقراء زيادة كبيرة أيضاً، لأن "الضغوط على الدخل بسبب تراجع النشاط الاقتصادي ستترك أثراً مدمراً على العمال الذين يعيشون على خط الفقر أو تحته". وتقدر منظمة العمل الدولية أن ما بين 8.8 مليون و35 مليون شخص إضافي من العاملين في العالم سيعيشون في فقر، مقارنة بالتقدير الأصلي لعام 2020 (وهو 14 مليوناً في جميع أنحاء العالم).

ثانيا: أثر الفيروس على حجم البطالة في الدول العربية

الى جانب العدد المتزايد من الضحايا والإصابات، والعبء الهائل على القطاع الصحي، ستعاني المنطقة العربية من خسائر فادحة في الوظائف نتيجة تفشي فيروس الكورونا المستجد، وذلك بحسب التقرير الصادر عن الإسكوا، ومن المرجّح أن تخسر المنطقة العربية أكثر من 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مع ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية. وخلافا لآثار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، من المتوقع أن تتأثر فرص العمل في جميع القطاعات، ولا شك أن قطاع الخدمات، وهو المصدر الرئيسي لفرص العمل في المنطقة العربية، سيكون أكثر القطاعات تعرّضًا لآثار "التباعد الاجتماعي"، فتشير التقديرات إلى انخفاض نشاط هذا القطاع بمعدّل النصف.

كورونا والتعليم عن بُعد

تمهيد:

مثلما اجتاح وباء كورونا المستجد "كوفيد 19" حواجز الزمان والمكان، جاءت دعوات "التعلم عن بعد" -التي صاحبت انتشار الفيروس- لتجتاح هي الأخرى حواجز المكان والزمان، فالاجتياح المكاني جعل من غياب الحواجز المكانية الثابتة مثارًا للارتقاء إلى عوالم مختلفة عن طريق شبكات الإنترنت الفسيحة، واجتياح زماني امتلك أدوات التخلص من روتين الذهاب والإياب ومزاحمة الآخرين بحثًا عن سرعة الوصول إلى حيز مكاني ربما كان أضيق مما تحتمله رحابة العقول، فتحت عنوان "اضطراب التعليم بسبب فيروس كورونا الجديد والتصدي له"، ذكر تقرير لـ"اليونسكو" أن "انتشار الفيروس سجل رقمًا قياسيًا للأطفال والشباب الذي انقطعوا عن الذهاب إلى المدرسة أ الجامعة"، وحتى تاريخ 12 مارس، أعلن 61 بلدًا في أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية عن إغلاق المدارس والجامعات، أو قام بتنفيذ الإغلاق؛ إذ أغلق 39 بلدًا المدارس في جميع أنحائه، مما أثر على أكثر من 421.4 مليون طفل وشاب، كما قام 14 بلدًا إضافيًا بإغلاق المدارس في بعض المناطق لمنع انتشار الفيروس أو لاحتوائه، وإذا ما لجأت هذه البلدان إلى إغلاق المدارس والجامعات على الصعيد الوطني، فسيضطرب تعليم أكثر من 500 مليون طفل وشاب آخرين، وفق المنظمة، وبكل ما يمتلكه من موارد سمعية وبصرية ورسوم توضيحية وصور متحركة، تحول بنا التعليم عن بعد من أسلوب "التلقين" إلى أسلوب "تفاعلي" مصحوب بمؤثرات بصرية وسمعية، جعلت من العملية التعليمية "الجامدة" عملية أكثر جذبًا، وتساعد الطلاب على الدخول إلى المحتوى دون التوقف عند عتبات رائحة الأوراق.

أولا: تأثير فيروس كورونا على التعليم على المستوى العالمي:

1- أمريكا:

حذر مسؤولون أمريكيون من احتمالية بقاء ملايين الطلاب خارج المدارس خلال الفترة المتبقية من العام الدراسي، لوقف تفشي فيروس كورونا،واكد مسئولون بولايتي تكساس وأوهايو الأمريكيتين – وفقا لما ذكرته صحيفة (واشنطن بوست) الأمريكية عبر موقعها الإلكتروني – ، وكانت 33 ولاية أمريكية قد قررت إغلاق كل المدارس العامة فيها وفقا لحسابات مؤسسة أسبوع التعليم الأمريكية المتخصصة في تغطية أخبار التعليم، فحين يقترن الأمر بإغلاق مناطق محددة في ولايات أخرى فإن ما لا يقل عن 32.5 مليون طالب في المدارس العامة الذين يحضرون ما لا يقل عن 64 ألف مدرسة قد توقفوا عن التعليم بسبب فيروس كورونا الجديد [1].

2- فرنسا:

قرر الرئيس الفرنسي، إغلاق كافة المدارس والجامعات في إطار جهود الوقاية من فيروس كورونا (كوفيد 19)، واتخذ إجراءات لمواجهة الفيروس، وطلب من الفرنسيين أن يقللوا من تحركاتهم إلا في حال كان ذلك ضروريا.

ثانيا: تأثير فيروس كورونا على مجال التعليم في الدول العربيه:

1- السعودية:

انطلاقاً من حرص وزارة التعليم على سلامة الطلاب والطالبات، وفى ضوء القرا رقم (42874) وتاريخ 11 / 7/ 1441 هـ باتخاذ قرارات تعليق الدراسة في أي مناطق أو مدن المملكة متى ما تطلب الموقف ذلك؛ فقد قرر وزير التعليم تعليق الدراسة في جميع المدارس ومؤسسات التعليم العام والجامعي والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الحكومية والأهلية وتفعيل المدارس الافتراضية والتعليم عن بُعد خلال فترة تعليق الدراسة، بما يضمن استمرار العملية التعليمية بفاعلية وجودة." وأضاف البيان: " تنفيذاً لقرار وزير التعليم؛ فقد عقدت اللجنة المختصة في الوزارة بمتابعة مستجدات كورونا برئاسة نائب وزير التعليم اجتماعاً لتحديد إجراءات العمل بالقرار، حيث قررت اللجنة:

1- تباشر الهيئة التعليمية والإدارية في كل مدرسة ومعهد وكلية المهام الوظيفية؛ لمتابعة العملية التعليمية، والتنسيق في إجراءات التعليم عن بُعد، والرد على استفسارات أولياء الأمور.

2- التأكد من جاهزية البدء بالمدرسة الافتراضية خلال فتره تعليق الدراسة عبر وسائل التعلّم عن بُعد التي وفرتها وزارة التعليم، من خلال منصة المدرسة الافتراض(Vschool.sa) ، التي ستوفر جميع الخدمات كبديل لإتمام العمليات التعليمية، ولا تتطلب حضور الطالب للمدرسة، وذلك من خلال تقديم الدروس بشكل متزامن، وحل الواجبات، واستخدام المواد الإثرائية الرقمية بواسطة الموقع والتطبيق الموجود في متجر التطبيقات لأبل وأندرويد. تحت مسمى (منظومة التعليم الموحدة).

3- توفير الدروس للمراحل الدراسية كافة بشكل غير متزامن، من خلال قناة (عين)، كمَا وجه معالي الوزير معالي المحافظ للمؤسسة العامة للتدريب التقني والفني ومعالي مدير جامعة الامام عبدالرحمن بن فيصل للعمل على ما تضمنه القرار كل فيما يخصه.

وتم الاعلان مؤخرا انتقال كافه الطلاب للصفوف التي تليها بعد استكمال المناهج عن بعد.

2- لبنان:

قررت وزارة التربية والتعليم العالي فى لبنان، اللجوء إلى "التعليم عن بعد" وذلك من خلال 3 مسارات تتمثل فى البث التلفزيونى والمنصات الإلكترونية وإرسال الدروس والمواد التعليمية ورقيا إلى منازلهم، فى ظل توقف المدارس والمعاهد والجامعات خشية انتشار فيروس كورونا، وأكدت وزارة التعليم اللبنانية، أن هذه الإجراءات تأتى حفاظا على العام الدراسى للطلاب ولاستمرار العملية التعليمية . وأوضحت أن مسار البث التلفزيونى يستهدف توفير المحتوى التعليمى لأكبر عدد ممكن من التلاميذ والطلاب، وخصوصا من لم يتوافر لديهم الإنترنت، وأن البث سيكون عبر تلفزيون لبنان والتلفزيونات

تفاديا اتساع هذه الفوارق في الفرص أو تقليلها ما امكننا الي ذلك وتجنب ازدياد الاثار السلبية علي تعلم الأطفال الفقراء، ولحسن الحظ، فإننا نشهد في هذا الصدد قدراً كبيراً من الإبداع بالعديد من البلدان. فالكثير من وزارات التعليم ينتابها قلق له بالفعل ما يبرره من الاعتماد على الاستراتيجيات المستندة إلى الإنترنت دون غيرها، وبالتالي لا يجني ثمرتها إلا أبناء الأسر الأفضل حالاً،وتتمثل الاستراتيجية المناسبة لأكثرية البلدان، في استخدام جميع الوسائل الممكنة التي توفرها البنية التحتية الحالية في إيصال الخدمة،فيمكن استخدام أدوات الإنترنت في إتاحة مخططات الدروس، ومقاطع الفيديو، والدروس التعليمية، وغيرها من الموارد لبعض الطلاب، ولأكثر المعلمين على الأرجح، ولكن، ينبغي أيضاً الاستعانة بالمدونات والتسجيلات الصوتية والموارد الأخرى التي تستهلك قدراً أقل من البيانات، وينبغي العمل مع شركات الاتصالات على تطبيق سياسات تعفي المستخدمين من الرسوم، لتيسير تنزيل مواد التعلُّم على الهواتف الذكية، التي يحملها أكثر الطلاب في الغالب.

كما أن الإذاعة والتليفزيون من الأدوات التي لا ينبغي الإستهانة بجدواها كذلك، ويمكن الاستفادة من الميزات التي توفرها لنا شبكات التواصل الاجتماعي، مثل واتساب أو الرسائل النصية القصيرة، في تمكين وزارات التعليم من التواصل بفعالية مع الأهل والمعلمين، لتزويدهم بالإرشادات والتعليمات وهيكل عملية التعلُّم، مستعينة بالمحتوى المقدم عبر الإذاعة أو التليفزيون، فلا يقتصر التعلُّم عن بعد على استخدام الإنترنت فقط، ولكنه ينطوي على تعلُّم يعتمد على مجموعة متنوعة من الوسائط التي تكفل وصوله إلى أكبر عدد ممكن من طلاب اليوم.

من الأمور بالغة الأهمية، الإبقاء على حماس الأبناء للمشاركة، ولاسيما الشباب في المرحلة الثانوية، فلا تزال معدلات التسرب مرتفعة جداً في العديد من البلدان، ومن شأن انقطاعهم عن التعلُّم لمدة طويلة أن يزيدها، والطالب لا يذهب إلى المدرسة لتعلم الرياضيات والعلوم وحسب، ولكنه يذهب كذلك ليقيم علاقات اجتماعية ويتعامل مع أقرانه، ويتعلم كيف يكون مواطناً، ويطور من مهاراته الاجتماعية. ولذا من الضروري الحفاظ على التواصل مع المدرسة بأي وسيلة لازمة. وبالنسبة لجميع الطلاب يعتبر ذلك وقتاً لتنمية المهارات الاجتماعية الوجدانية، وتعلُّم المزيد حول كيفية الإسهام كمواطنين في تطوير مجتمعاتهم. وإن كان دور الوالدين والأسرة، بالغ الأهمية على الدوام، فإنه أشدّ أهمية في ذلك الصدد. ولذا، يجب توجيه قدر كبير من العون الذي تقدمه وزارات التعليم عبر وسائط الإعلام الجماهيري، إلى الأهل أيضاً. فينبغي الاستفادة من الرسائل الموجهة عبر الإذاعة والتلفزيون والرسائل النصية القصيرة، في تزويدهم بالنصائح والمشورة التي تعينهم على تقديم دعم أفضل لأبنائهم.

تزود برامج التغذية المدرسية الأطفال بأهم وجبة غذائية يتناولونها كل يوم،وهو أمر ضروري لتنمية مداركهم ورفاهتهم. وهذه البرامج، وإن كانت تتطلب جهوداً لوجستية وإدارية معقدة، إلا إنه ينبغي تقديم هذه الوجبات بطريقة منظمة في المباني المدرسية، أو المباني أو الشبكات المجتمعية، أو توزيعها على

ثالثاً: تأثير فيروس كورونا على التعليم في دول مجلس الوحده الاقتصاديه العربية:

1- مصر:

أعلنت وزارة التعليم المصرية إلغاء امتحانات نهاية العام لبعض صفوفها الدراسية، فيما اعتمدت وسائط للتعلم عن بعد، بعد قرار الرئيس المصري بتعليق الدراسة حتى نهاية العام الدراسي 2019-2020، ضمن جهود مواجهة وباء فيروس كورونا، حيث اتخذ وزير التربية و التعليم في مصر، خطة للتحول الرقمي وتطوير التعليم الحكومي، توفير مناهج دراسية كاملة لكافة الصفوف على مكتبة إلكترونية، بجانب بنك المعرفة المصري، لمساعدة قرابة 22 مليون طالب خلال المذاكره، وأوضح الوزير أن طلاب مرحلة رياض الأطفال (kg1 - kg2) والصفين الأول والثاني الابتدائي، سيتلقون مناهجهم عبر نظام التعلم عن بعد الجديد، كما أكد إن طلاب الصف الثالث الإبتدائي إلى الصف الثالث الإعدادي لن يخوضون امتحانات نهاية العام الدراسي الحالي2020، مع الاكتفاء بعمل مشروع بحث عبر الإنترنت. بينما ستجرى امتحانات الشهادات العامة والدبلومات الفنية في مواعدها داخل لجان الامتحانات المعتادة، في حين يجري طلاب الصفين الأول والثاني الثانوي امتحاناتهم من منازلهم عبر "التابلت" من المنزل، على أن يتم تصحيحه إلكترونيًا.

2- الأردن:

اتخذت الحكومة الأردنية حزمة من الإجراءات الجديدة للتعامل مع فيروس "كورونا"، تتضمن تعليق الرحلات الجوية كافة وتعطيل المدارس والجامعات، بالإضافة إلى مجموعة إجراءات وقرارات جديدة اتخذتها الحكومة للتعامل مع الوباء، في ضوء التطورات العالمية المتسارعة، ومن هذه الإجراءات تعليق دوام المؤسسات التعليمية بكل أنواعها واعتماد خطة للتعليم عن بُعد.

3- سوريا:

من أجل الحد من الإزدحام غير الضروري، فقد تم تعليق جميع الأحداث العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية التي تنطوي على تجمعات كبيرة من الناس.

4- فلسطين:

بعد تعليق دوام المدارس والجامعات في قطاع غزة في محاولة للحد من انتشار فيروس كورونا، واصل المعلمون العملية التعليمية من خلال بث الدروس عبر محطة إذاعة صوت التربية والتعليم، وقال مدير إذاعة صوت التربية والتعليم : "جاءت حالة الطوارئ الحالية ونحن في أتم الاستعداد والجاهزية لنبث الدروس التعليمية لطلبة الثانوية العامة"، مضيفاً "لدينا بنية تحتية مسبقة على اعتبار أننا عشنا ظروف صعبة وطوارئ سابقة"، وأضاف قائلاً: "لدينا أكثر من مليوني مشاهدة على فيديوهات الفيسبوك

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

تاثير مخاطر كورورنا على القطاع المصرفي

تمهيد:

في ظل التطورات الإقتصادية العالمية التي أعقبت إنتشار فيروس كورونا، تعرض قطاع البنوك والأسواق المالية لعدة مخاطر أعقبتها خسائر كبيرة، خاصة في ظل إنخفاض أسعار الفائدة وتأجيل سداد القروض وما سيترتب عليه من تدهور في جودة الأصول وإنخفاض في العوائد، وفي هذا السياق يمكن رصد أثر تطورات جائحة كورونا على قطاع البنوك والاسواق المالية على النحو التالي:

أولاً - القطاع المصرفي العالمي:

تراجع القطاع المصرفي الأوروبي 2.5%، لتتجاوز خسائره الشهرية 28%، وتناشد مجموعة من البنوك الأوروبية البنك المركزي الأوروبي بتجميد توزيعات الأرباح في محاولة لتعزيز الائتمان، فيما تراجعت الأسهم الأوروبية فى البورصات العالمية فى نهاية شهر مارس 2020، وقد هبط المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.8%، فيما تصدرت أسهم الطاقة والصناعات والسفر والترفيه قائمة القطاعات المتراجعة.

وفي الولايات المتحدة الامريكية، خفض الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة للمرة الثانية خلال أقل من أسبوعين، إلى ما بين الصفر و0.25% لضمان عدم نفاد السيولة في العالم، وأعلن كذلك شراء 500 مليار دولار من سندات الخزانة و200 مليار دولار من سندات الرهن العقاري دعما للأسواق ، وفي سياق متصل إنخفض الدولار أمام مجموعة واسعة النطاق من العملات في العالم بعد خفض المجلس الاحتياطي الفيدالي نسبة الفائدة.

أما في الصين، فقد أعلن البنك المركزي خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك بين 50 و100 نقطة أساس، بما يتيح 79 مليار دولار لدعم الاقتصاد الصيني.

وفي اليابان، أعلن البنك المركزى نيته لشراء مزيد من سندات الشركات والديون التجارية وتأسيس برنامجاً جديداً لإقراض الشركات، وقرر تقديم قروض جديدة للشركات مدتها عام واحد دون فوائد ، مع زيادة الحد الأقصى لمشترياته من سندات الشركات بمقدار 18.8 مليار دولار.

ثانياً - القطاع المصرفي في الدول العربية:

في الإمارات:

سجل قطاع البنوك في أبوظبي انخفاضاً بنسبة 3.1%، مع هبوط (بنك أبوظبي الأول) 3.3%، و(أبوظبي التجاري) 3.83%، و(أبوظبي الإسلامي) 4.94%، أما سوق دبي فقد سجل قطاع البنوك فيه انخفاضاً أكثر من 4%، مع تراجع (دبي الإسلامي) 4.78%، و(الإمارات دبي الوطني) 4.93%.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية

شهد سوق عمان المالي خسائر بنحو7%، أثر تعطل النشاط الإقتصادي نتيجة الإغلاق شبه الكامل للمنشآت ومنع التجول والتجمعات في المدن الكبرى وتوقف حركة السياحة، وإغلاق التداول في سوق المال حتى إشعار أخر تجنباً لتفاقهم الخسائر، بالإضافة إلى ذلك خفض البنك المركزي الأردني أسعار الفائدة إلى ما بين 1.5% إلى 2.5% نقطة مئوية، وخفض نسبة الإحتياطي الإلزامي للبنوك من 7.0%الى5.0%، وتأجيل جميع اقساط القروض.

أما في فلسطين:

واجهت المصارف العاملة إنخفاضاً في معدلات الفائدة خلال العام 2020 على العملتين (الدينار الأردني وعملة الكيان الصهيوني الشيكل) مما سيؤثر سلباً على إيراداتها ومن ثم مستوى أرباحها، وفقاً لتقرير سلطة النقد الفلسطينية "حول توقعات تأثير أزمة فيروس كورونا على الإقتصاد الفلسطيني عام 2020"، حيث تتوقع سلطة النقد أن يتراجع الإئتمان الممنوح بنحو1% خلال الربع الثاني، مقابل تباطؤ أكبر في معدلات نموالودائع ليصبح نحو4.6% خلال نفس الفترة، بسبب إحتمالية إغلاق المصارف كما حدث في الدول المجاورة، وقد إتخذت سلطة النقد الفلسطينية بعض الإجراءات اللازمة لمواجهة أزمة فيروس كورونا على النحوالتالي:

- تقديم مساعدة عاجلة لوزارة الصحة بقيمة 500 ألف دولار، ودعوة المصارف إلى مزيد من المساهمات للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية.
- تأجيل كافة الأقساط الشهرية (الدورية) لأربع أشهر قادمة ،ومن القطاع السياحي للأشهر الست القادمة مع إمكانية تمديدها، إضافة إلى تمديد سقوف بطاقات الائتمان.
- منح مزايا ائتمانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

وفي العراق :

أعلن البنك المركزي عن تخصيص 30 مليار دينار كحزمة تحفيزية لمواجهة الازمة، ودعا المصارف العاملة للمساهمة لدعم الإقتصاد العراقي ومواجهة الأضرار الناجمة عن الفيروس .

وفي السودان:

شهد الجنيه منذ إنتشار الفيروس تدهوراً سريعاً، حيث إنخفض بنسبة 100% أمام الدولار، الذي بلغ سعره في السوق الموازية حوالي 130 جنيهاً، فيما سعره الرسمي في البنك المركزي 55 جنيها، وللتصدي لخطر انتشار فيروس كورونا، أصدر البنك المركزي السوداني تعميماً للمصارف يتضمن إعداد كل مصرف خطة احترازية لضمان استمرارية الأعمال وتقديم الخدمات المصرفية الضرورية

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

قطاع السياحة والتأثيرات السلبية بسبب تفشي فيروس كورونا

تمهيد:

السياحة هي واحدة من القطاعات الاقتصادية الرائدة في العالم، كما أنها محرك هام للتنمية المستدامة، وهي تقدم الدعم لسبل عيش الملايين من البشر في العالم أجمع ، و يعد القطاع السياحي من أكثر المجالات أهمية للعديد من دول العالم التي تعتمد عليه في ناتجها المحلي السنوي، خصوصاً أنه يسهم بأكثر من 12% من إجمالي الناتج العالمي سنوياً، وبدون شك يعد قطاع السياحة من أكثر القطاعات تضرراً من تداعيات ظهور الفيروس المستجد، حيث يعتمد قطاع السياحة، أكثر من أي نشاط اقتصادي آخر ذو تأثير اجتماعي، على التفاعل بين الناس.

ومع تفاقم الوضع جراء تفشي فيروس كوفيد 19، لاحظت منظمة السياحة العالمية أن قيودا على السفر، كلية أو جزئية، قد فرضت ولا تزال تفرض في جميع أنحاء العالم.

تعد هذه الفترة هي الأسوأ على مدار التاريخ لقطاع السياحة فقد شهدت السياحة الدولية نموا مستمرا على الرغم من بعض الصدمات العابرة، مما يدل على قوة قطاع السياحة ومرونته و يعود بالفائدة على كل أقاليم العالم، ولم تعرف السياحة الدولية التراجع إلا في عام 2003 بفعل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، وأثناء حرب العراق، وعام 2009 في خضم الأزمة الاقتصادية والمالية، علما أنها سرعان ما عادت إلى الإنتعاش القوي في السنوات التالية.

لذا استمرت معاناة قطاع السياحة من الشلل التام ، على الرغم من جهود واضعي السياسات حول العالم للتخفيف من الأثر الاقتصادي لجائحة فيروس كورونا المُستجد ، الا ان قطاع السياحة لنيبدأفي التعافي إلا بعد أن تتم السيطرة على حالة الطوارئ الطبية ورفع قرارات حظر السفر بصورة آمنة، وكلما طال أمد هذه الأزمة الصحية، كلما تزايدت صعوبة استمرار الشركات وقدرتها على البقاء، لاسيما الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تشكل نسبة كبيرة من قطاع السياحة، وتزايدت تبعاً لذلك إعداد العمّال المُتضررين.

وتشعر الحكومات بالقلق، حيث أوضحت آخر الإحصائيات الصادرة عن المجلس العالمي للسفر والسياحة أن هذا الخطر يُهدد توقف الكثير من الوظائف في هذا القطاع عبر العالم، بانخفاض يقدر بنحو 12 _14%، ففي بعض البلدان، تسهم السياحة بالنصيب الأكبر من إجمالي الناتج المحلي، وتُعد أكبر مصدَر للعملات الأجنبية وتوفير فرص العمل، لاسيما للفئات الأكثر احتياجا والنساء والشباب، وقد تحولت هذه الأزمة الصحية بالفعل إلى أزمة اقتصادية وطنية في العديد من البلدان النامية التي تعتمد بصورة كبيرة في إجمالي ناتجها المحلي على عائدات السياحة بنسبة 20% لحوالي 37 بلدا حول العالم.

وكان من المتوقع انخفاض نسبة عدد السياح عالمياً من 1% إلى 3% خلال العام الحالي 2020 على مستوى العالم، وحتى الآن في الربع الاول من 2020 تُعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأكثر تضرراً بانخفاض إعداد السائحين بنسبة من 9% إلى 12% في الربع الأول من 2020، مقارنة بنمو كان متوقعاً من 5% إلى 6% في أوائل يناير.

ومُنيت شركات الطيران بأشد الخسائر منذ بدء انتشار المرض، كما أن المؤسسات الفندقية مثل "هيلت" للفنادق وشركات تشغيل السفن السياحية مثل مؤسسة "كارنيفال" وشركات الرحلات مثل "توي" مُنيت بخسائر أيضاً ".

وتقلص عدد مستخدمي الخطوط الجوية الصينية بنسبة 84.5%، الأمر الذي يوضح مدى التأثير الاقتصادي الفادح على هذا البلد الذي ولد فيه الفيروس، خصوصاً في ظل وجود تعداد سكاني يصل إلى 1.4 مليار نسمة.

فيما توقعت شركة "توريزم إيكونوميكس" الاستشارية انخفاض حركة السفر الدولي بنسبة 1.5% عام 2020، لتسجل أول هبوط منذ 2009 في ذروة الأزمة المالية العالمية،على أن تبدأ معدلات حركة السفر في ظل هذا السيناريو بالانتعاش من شهر يوليو تقريباً، لكنها لن تتعافى بالكامل إلا في 2021-2022.

وكلما أستمر انتشار فيروس كورونا فإن آثاره على السياحة قد تستمر لفترة أطول وقد اصبحت أشد قسوة من سارس يبلغ حجم القطاع السياحي من الاقتصاد العالمي سنوياً وفق الأرقام الرسمية قرابة 8.5 تريليون دولار، ما يعادل حجم اقتصادات الدول العربية مجتمعة، بالإضافة إلى إيران، وتركيا، وفرنسا، وبريطانيا، و ان إستمرار إنتشار الفيروس وعدم السيطرة عليه سوف تدفع جزءاً كبيراً من ثمنه العمالة والكادر البشري العامل في القطاع السياحي، خاصة أن معظم الدول المتقدمة والناشئة لديها ملايين العاملين في قطاع الطيران والفنادق والمطاعم والخدمات اللوجستية وغيرها، والذين توقفت أعمالهم جراء هذه الأزمة.

ومن المتوقع أن تصل خسائر شركات الطيران في ظل ترجيحات رسمية إلى 113 مليار دولار، و ستتنتجه أن العديد منها لإنهاء عقود موظفيها، وجزء آخر سوف يتجه إلى تخفيض عقودهم، في محاولة منهم لتخفيف فاتورة الخسائر، أيضاً أغلقت مجموعة الفنادق الفرنسية "أكور" ثلثي الفنادق لها و منحت الإجازات الي ثلاثة أرباع موظفيها وسرحت الشركة مؤقتًا أكثر من 200.000 عامل بسبب إغلاق أكثر من 3000 فندق.

2- المملكة العربية السعودية:

بلغت خسائر القطاع السياحي 7 مليارات دولار من جراء توقف السياحة بكافة أشكالها وتوقف العمرة وربما موسم الحج، كما توقفت في المملكة واحدة من أهم الخطط الطموحة على مستوى العالم للانتقال إلى مستوى متقدم جداً سياحياً ، ففي سبتمبر 2019 استحدثت السعودية، للمرة الأولى في تاريخها، تأشيرة سياحية تتيح لجميع مواطني دول العالم القدوم إليها على مدار العام وفق تنظيمات جديدة تضمنت إمكانية الحصول على التأشيرة إلكترونيا أو عند الوصول لأحد منافذ الدخول، واستقطاب استثمارات تقدر بـ115 مليار ريال سنوياً حتى وقت إطلاق التأشيرة السياحية، ووفقا للتقارير الصادرة من الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني فإن عدد العاملين بالقطاع السياحي في المملكة كان قد وصل 1.7 مليون شخص.

3- لبنان:

تعرض القطاع السياحي في لبنان إلى الشلل التام، حيث سجّلت تراجعا كبيرا وصل إلى حدود الـ80 في المائة في أعقاب اندلاع الاحتجاجات الشعبية عام 2019 لتأتي أزمة كورونا وتزيد من التدهور الاقتصادي الحاد الذى تشهده البلاد فى الوقت الراهن ليخسر ما يقرب من 160 ألف عامل وظائفهم بسبب ما يحدث.

4- تونس:

خسرت ما حققته من طفرات في قطاع السياحة الذي شهد انتعاش خلال العام 2019، بعدما أرتفع عدد السائحين الوافدين إليها بنسبة 14.8 % ووصل عدد الليالي الفندقية بها إلى 25 مليون ليلة.

5- الكويت:

تعطل البرنامج الحكومي لتحقيق نمو في القطاع السياحي، وهو ما ذكره الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، الذي اشار الى إن توقعات نمو القطاع السياحي الكويتي كان يقارب 4.8% سنوياً حتى عام 2028، وفق توقعات مجلس السفر والسياحة العالمي، وبتوقف هذا البرنامج فقد ما يزيد عن 5 آلاف شخص من العاملين في شركات السياحة والسفر وقطاع الفندقة الكويتي وظيفته من جراء الأزمة الصحية العالمية.

6- سلطنة عمان:

شهد القطاع السياحى خلال شهري فبراير و مارس 2020، انخفاضاً ملحوظاً بمعدل الحجوزات والتدفق السياحي، وزاد الأمر سوءا مع التدابير الاحترازية التي أصدرتها السلطنة، وإن كانت نسبة القطاع السياحي بعُمان لا تتجاوز 2.2% من الناتج المحلي، وفق الأرقام الرسمية.

التوصيات:

- التعاون الوثيق مع منظمة الصحة العالمية، وكالة الأمم المتحدة المعنية بإدارة الأزمة.
- ضمان منظمة الصحة العالمية تنفيذ التدابير الصحية بطرق تقلل من التأثير غير الضروري على السفر والتجارة الدوليين.
- التضامن مع الدول المتضررة.
- التأكيد على مرونة صناعة السياحة وبذل أقصى الجهد من أجل تعافي السياحة وإعادة الانتعاش لها بعد زوال الأزمة.
- إستخدام بعض الفنادق والمنتجعات كأماكن عزل صحي للقادمين من الخارج خلال تفشي الجائحة .
- تشجيع السياحة الداخلية للتعامل مع الفنادق والمنتجعات بشرط الا تزيد نسب الاشغال عن حدود معينة، وأن تتخذ هذه المنشآت كافة الاجراءات الاحترازية اللازمة والتى تعتمد من قبل وزارة الصحة ، مع إيقاف استخدام بعض الخدمات التى تتم مع خلال تجمعات كبيرة .

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على قطاع (النقل الجوى- البحرى البرى)

تمهيد:

يأتي قطاع النقل على رأس القطاعات التي تدعم الهياكل التجارية والاقتصادية للبلدان المختلفة، كما يُعد الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي لكل دولة، حيث يمثل قطاع النقل بأنشطته المختلفة الدعامة الأساسية لآليات التطور والتقدم، ولا يمكن تصور تحقيق النمو المتوازن بين قطاعات الاقتصاد القومي لأي دولة دون تأمين احتياجات تلك القطاعات من عمليات النقل بمختلف أنواعها، وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إعداد وتخطيط جيد لقطاع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخطط القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث يؤثر النقل في معالجة عامل المسافة والبعد مما يساعد في توسيع الأسواق واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وزيادة الإنتاج، كما يساعد أيضاً في انتقال السلع والأيدي العاملة إلى الأماكن التي تكون فيها أكثر تأثيراً ونفعا، وكذلك توطين المشروعات في الأماكن ذات الجدوى الاقتصادية الأفضل، وبالتالي فقد ساهم قطاع النقل بشكل فعال في تقدم الدول اقتصادياً وصناعياً من خلال ربط مناطق الإنتاج بمناطق الإستهلاك وفي تأمين انتقال الأفراد ونقل المواد الخام والبضائع من مناطق الاستثمار وإليها.

ويعتبر قطاع النقل أحد أهم القطاعات التي توفر الكثير من فرص العمل في المجتمع نظرا لكون العنصر البشري هو الأساس الذي تقوم عليه عملية النقل لما تتطلبه من جهد بشري، كما وأن الزيادة في مهام هذا القطاع تستوجب أن تقابلها زيادة في العنصر البشري وهو ما يعني توفير فرص عمل كثيرة لمختلف الاختصاصات التي يقوم عليها القطاع.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر في كفاءة وفاعلية أعمال النقل بمختلف قطاعاتها، يأتي في مقدمتها إجراءات ضمان استقرار واستمرارية معدلات عمليات النقل لتحقيق الأهداف المرجوه، ومن هنا تأتي أهمية وضرورة بحث تأثير الانتشار العالمي لفيروس كورونا على المنظومة المتكاملة لأعمال النقل بمختلف أنواعها، حيث أدت الأزمة بمعدلاتها الحالية إلى تأثر قطاعات النقل المختلفة وعلى رأسها النقل الجوى، وسوف يتم البحث في بعض من هذه التأثيرات طبقا لما سيتم عرضه فى هذا التقرير.

أولاً: الآثار الاقتصادية للفيروس على النقل الجوي:

يلعب النقل الجوى والطيران المدني دوراً بارزاً وحيوياً فى المجتمع سواء على الصعيد المحلى أو الإقليمي أو الدولي، وتبرز أهمية هذا الدور من خلال تأثيره الكبيرعلى النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية وأيضا التبادل التجاري، كما يسهم في سرعة انتقال الأفراد وتشجيع السياحة من بلد لآخر.

وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدها هذا القطاع في دول العالم، إلا أنه كان له الدور الأكبر في بداية الأزمة في إجلاء الرعايا من الدول الأكثر تأثرا بالفيروس، حيث قامت العديد من الدول

شكل رقم (1)

الأسطول العالمي حسب الاستخدام، يناير-مايو 2020

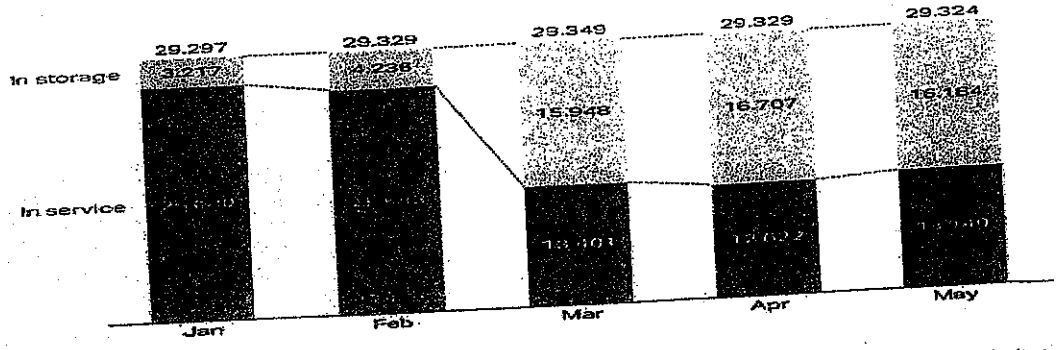

الاتحاد الدولي للنقل الجوي (ايانا) على الرابط: https://www.iata.org/

يوضح الشكل رقم (1) حجم الاسطول العالمي للطائرات (داخل الخدمة – في التخزين) حيث كان في الخدمة حوالي 90% من اجمالي حجم الطائرات خلال شهر يناير وانخفض إلى اكثر من النصف في شهر مارس.[1]

1- الآثار الاقتصادية على المستوى العالمي:

أ- الصين:

تأثرت الحركة الجوية للصين ابتداء من أواخر يناير 2020، حيث كان عدد الرحلات المخطط لها في بداية يناير من 17000 إلى 20000 رحلة، وانخفض العدد حتى أواخر شهر فبراير إلى ما يقرب من 13000 رحلة، ثم ارتفعت إلى ما يقرب من 15000 رحلة حتى بداية شهر مارس، أما عن عدد العمليات الفعلية في بداية يناير فكانت قريبة من المخطط لها بحوالي 1600 رحلة ولكنها وصلت إلى ذروة انخفاضها في منتصف فبراير إلى أقل من 5000 رحلة، ثم ارتفعت في شهر مارس إلى حوالي 8000 رحلة، أما عن عدد الرحلات الملغاه في الثلاثة اشهر الاولى فقد اقترب من 15000 رحلة [1].

ب- كوريا الجنوبية:

تشير التقديرات إلى تأثر حركة الركاب الدولية المجدولة (من/ إلى) خلال النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالمخطط لها في سنة الاساس إلى ما يلي:

- إنخفاض في المقاعد التي تقدمها شركات الطيران بنسبة تتراوح من 48 إلى 57 %.
- إنخفاض عدد المسافرين من 24 إلى 29 مليون مسافر.
- خسارة محتملة في اجمالي ايرادات التشغيل لشركات الطيران تتراوح بين 4,9 إلى 5,9 مليار دولار.

- أما عن الآثار على المطارات، فقد تفقد المطارات تقريبًا 76 مليار دولار وإنخفضت عائدات السياحة الدولية ما بين 300 مليار دولار أمريكي إلى 450 مليار دولار لعام 2020 حسب التقارير الصادرة عن المجلس المطار الدولي (ACI) ومنظمة السياحة العالمية (UNWTO).

- أما عن التأثير الاقتصادي على الشحن الجوي فقد انخفضت أعمال الشحن الجوي بنسبة 19% في شهر مارس 2020 مقارنة بنفس الشهر من عام 2019 بسبب انسحاب قدرة سعة شحن طائرات الركاب نتيجة لتقلص عمليات تشغيل طائرات الركاب بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في عمليات تشغيل طائرات شحن البضائع في حين قدمت شركات شحن البضائع تعويضات إضافية كما هو موضح بالجدول رقم(2).

جدول رقم(2)

عمليات النقل الجوي/ مليون طن خلال مارس 2019، 2020

	مارس 2020	مارس 2019	نسبة التغير
سعة الشحن	2,40	3,49	-31%
طائرات شحن البضائع	1,61	1,48	9 %
الإجمالي	4,01	4,97	19%

- المصدر: منظمة الطيران المدنى الدولى الايكاو(ICAO) على الرابط: https://www.icao.int/Pages/default.aspx

وإشارت التحليلات الأولية إلى أن عائدات الشحن الجوي قد انخفضت من 8,3 مليار دولار إلى 6.5 مليار دولار أي بنسبة 22٪ خلال الفترة من مارس 2019، مارس 2020[1] حيث تقلع حوالى 100 الف طائرة من اسطول الشحن الجوى وتنقل حوالى 140 الف طن من البضائع وفوق ال 80 الف طن من الزهور حيث يتم نقل فوق 120 الف طن من الزهور الكينية خلال عام ومنها خلق حوالى 90 الف وظيفة وحوالى 20 مليون طرد وحوالى 1.1 مليون من الهواتف الذكية و898 مليون نقل للرسائل يومياً وحوالى 62500 طن من المساعدات الانسانية يتم نقلها سنوياً[2]، اما عن خدمات الشحن البريدية فقد تاثرت كثيراً حيث تم الغاء حوالى 4.5 مليون رحلة ركاب وهى وسيلة اساسية لنقل البريد ويعنى هذا ان السعة نادرة وتكلف اكثر وتستغرق وقتاً اطول [3]، ولكن فى أحيان أخرى قد يستفيد هذا القطاع بعض الشيء من أزمة كورونا، مع تراجع حركة النقل البحري بسبب الأزمة فشركة لوفتهانزا التي تعتبر الأكبر في أوروبا قد عززت قطاع الشحن لديها وزادت عدد رحلاتها للشحن إلى الصين من 5 إلى 8 أسبوعيا، وهذا ضروي من أجل المرونة في الاستجابة للطلبات الإضافية [4].

(1) منظمة الطيران المدنى الدولى(ايكاو)على الرابط: https://www.icao.int/Pages/default.aspx
(2) الاتحاد الدولى للنقل الجوى (اياتا) على الرابط: https://www.iata.org/
(3) الاتحاد البريدى العالمى (UPU): http://www.upu.int/en.html
(4) شركة الطيران الاوروبية " لوفتهانزا " على الرابط: https://www.lufthansa.com/xx/en/flight-information.html

3.الآثار الاقتصادية على مستوى دول المجلس:-

أ- مصر:

تعتبر قناة السويس من أهم الممرات البحرية وأقصر طريق يربط بين الشرق والغرب بسبب موقعها الجغرافي الفريد وهي قناة ملاحية عالمية هامة تصل بين البحر المتوسط والبحر الأحمر، وقد اعلنت الهيئة العامة لقناة السويس عدم تأثر الحركة الملاحية بفيروس كورونا حيث ارتفعت ايرادت القناة فى الربع الأول لعام 2020 مقارنة بالربع الأول للعام 2019، حيث سجلت زيادة في إعداد السفن العابرة من 4458 لعام 2019 إلى 4832 لعام 2020 أى بزيادة تصل إلى 374 سفينة بنسبة زيادة تصل إلى 8.4%، وأيضاً زيادة في حمولات السفن العابرة للقناة من 282.6 مليون طن لعام 2019 إلى 306.7 مليون طن للربع الاول لعام 2020 بزيادة حوالى 24 مليون طن بنسبة زيادة تصل إلى 8.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي اما عن شهر إبريل ٢٠٢٠ فقد تم عبور 1731 سفينة من الاتجاهين مقابل عبور 1580 سفينة خلال شهر إبريل من العام الماضي بفارق151سفينة بنسبة زيادة قدرها 9,6 %، كما بلغت إجمالي الحمولات الصافية خلال شهر إبريل من العام الجاري 101,8 مليون طن مقابل 98,3 مليون طن من العام الماضي بفارق 3,5مليون طن بنسبة زيادة بلغت 3,6% . قناة السويس حققت خلال الثلث الأول من العام الميلادي 2020 زيادة قدرها 2% من حجم إيراداتها بالدولار حيث سجلت عائدات الهيئة مليار و907 مليون دولار مقارنة بـ مليار و869 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي بفارق 38 مليون دولار [2].

ب- اليمن:

يعتبر ميناء الصليف ذو أهمية إستراتيجية نتيجة لما يتمتع به من أعماق كبيرة تمكنه من استقبال السفن العملاقة ، كما يتميز ميناء الحديدة بقربة من الخطوط الملاحية العالمية ، وقد اعلنت لجنة المراقبة والتفتيش التابعة للامم المتحدة عن انخفاض ملحوظ فى الكميات المستوردة من السلع المتجة إلى اليمن من المشتقات النفطية والمواد الاساسية عن طريق ميناء الحديدية والصليف حيث انخفضت فى شهر فبراير المواد الاساسية بنحو 71000 طن مقارنة بشهر ديسمبر 2019 ، وانخفضت الكميات المفرغة من المشتقات النفطية بنحو 54000 طناً ، وفى شهر مارس 2020 انخفضت المواد الاساسية بنحو 92.544 طن والمشتقات النفطية بنحو 72.229 طن مقارنة بشهر ديسمبر 2019 [1].

2هيئة قناة السويس على الرابط: https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/Pages/default.aspx

1الية الامم المتحدة للتحقيق والتفتيش لليمن (unvim) على الرابط: https://www.vimye.org/opsnap

الإمارات العربية المتحدة:

- إنخفضت إعداد المسافرين إلى 23.8 مليون راكب مما أدى إلى خسارة في الإيرادات وصلت إلى 5.36 مليار دولار أمريكي، مخاطرة 287.863 وظيفة و 17.7 مليار دولار أمريكي كمساهمة في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة.

قطر:

- انخفضت إعداد المسافرين إلى 3.6 مليون مسافر مما أدى إلى خسارة في الإيرادات وصلت إلى 1.32 مليار دولار أمريكي، مخاطرة 53640 وظيفة و 2.1 مليار دولار أمريكي كمساهمة في اقتصاد قطر.

3- الآثار الاقتصادية على مستوى دول المجلس:-

مصر:

- انخفضت إعداد المسافرين إلى 9.5 مليون راكب مما أدى إلى خسارة في الإيرادات وصلت إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، مخاطرة ما يقرب من 205.560 وظيفة وحوالي 2.4 مليار دولار أمريكي كمساهمة في الاقتصاد المصري.

الأردن:

- انخفضت إعداد المسافرين إلى 2.8 مليون مسافر مما أدى إلى خسارة في الإيرادات وصلت إلى 0.5 مليار دولار أمريكي، والمخاطرة بـ 26400 وظيفة و 0.8 مليار دولار أمريكي كمساهمة في الاقتصاد الأردني [1].

جدول رقم (3)

سعة الركاب بعد تخطي المليون حالة في أول ابريل 2020 –عربيا:

تغيير السعة من المخطط (بالمليون)		
البلد	عدد الركاب	النسبة
الإمارات	10,459,077	-%84
قطر	3,481,091	-%74
السعودية	3,479,000	-%64
المغرب	2,008,158	-%82

- الارقام والتقديرات الواردة هنا هي ارقام اولية وخاضعة للتغييرات .
- المصدر: منظمة الطيران المدني الدولي الايكاو(ICAO) على الرابط: https://www.icao.int/Pages/default.aspx

1الاتحاد الدولي للنقل الجوي (اياتا) على الرابط: https://www.iata.org/

ثالثاً: الاثار الاقتصادية للفيروس على النقل البري:

تلعب الحكومات الوطنية دورًا رئيسيًا في ضمان استمرارية النقل البري كقوة حياة للمجتمع وتوريد السلع اليومية الأساسية، حيث قامت العديد من الدول بغلق حدودها البرية فى أول الأزمة غلقاً كاملاً كإجراءات احترازية فى غاية الأهمية فى مواجهة تفشى المرض من دولة إلى اخرى، ولضمان عدم تسلل الأفراد المحتمل إصابتهم عبر الحدود عن طريق تقنين الكثير من الضوابط بشأن حركة التنقل بالآليات البرية بمختلف فئاتها، وما يلي نظرة عامة على بعض الضوابط لبعض بلدان العالم :.

1- على المستوى العالمي:

أ- الأمريكتين:

أدركت جميع البلدان في منطقة الأمريكتين أهمية الحفاظ على تشغيل عمليات شحن النقل البري لضمان أن السلع اليومية الضرورية تصل إلى أولئك الذين يحتاجون إليها، حيث قامت الحكومات الثلاث في أمريكا الشمالية بتنسيق سياسات الحدود للسماح للمركبات التجارية أو غيرها من ذوي الاحتياجات الأساسية بعبور الحدود، لا سيما مع المكسيك حيث تصدرللولايات المتحدة معظم الفواكه والخضروات [2]، وتستمر المنتجات الغذائية والزراعية القادمة من أمريكا الجنوبية في معالجتها في الموانئ البحرية بحيث يمكن للشاحنات أيضًا مواصلة نقل البضائع إلى المستودعات ومنافذ البيع بالتجزئة، بالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة النقل الأمريكية بيانًا طارئًا يعفي السائقين التجاريين الذين ينقلون البضائع الأساسية من ساعات الخدمة العادية.

ب- الصين:

في الصين، حيث بدأ تفشي المرض، عملت السلطات الوطنية على إستمرار عمليات النقل من خلال إدخال عدد من التدابير بما في ذلك:

- إزالة جميع رسوم الطرق (بما في ذلك الجسور والأنفاق) في جميع أنحاء البلاد لجميع المركبات حتى نهاية الوباء.
- وضع سياسة مجانية للتوقف، بدون تحقق، للمركبات التي تنقل إمدادات الطوارئ والأفراد الأساسيين.
- تقديم الدعم المالي للشركات المتضررة من تفشي الفيروس وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة وتلك المكلفة بنقل السلع الأساسية والضروريات اليومية.
- تمديد فترة صلاحية فحص المركبات التجارية وشهادات التأهيل للموظفين المعنيين إلى 45 يومًا بعد انتهاء تفشي المرض.

2منظمة النقل البرى فى العالم على الرابط: https://www.iru.org/

ولمواءمة التدابير الانفرادية التي أدخلتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قدمت المفوضية الأوروبية توصيات ومبادئ توجيهية بحيث تغطي الاقتراحات الرئيسية الجوانب التالية :

- الحد من النقل والتنقل لما هو غير ضروري ويعتبر نقل البضائع ضروريًا، وكذلك الحركة الحرة لعمال النقل.
- إدخال الممرات الخضراء على الحدود الداخلية والخارجية لإعطاء الأولوية لنقل البضائع.
- إنشاء نموذج شهادة صاحب عمل واحد لضمان حرية حركة السائقين المحترفين بدون سيارتهم.
- وضع إطار للتمديد المؤقت لصلاحية عدد من الشهادات المتعلقة بالشحن والمركبات والأفراد ووثائق المراقبة.
- تقديم المزيد من المرونة في أوقات القيادة والراحة للسائقين وإنشاء إطار يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلاله التقدم بطلب للحصول على استثناءات.
- رفع الحظر المروري عن مركبات البضائع الثقيلة.
- الإصرار على بقاء المرافق الصحية وخدمات المطاعم متاحة للسائقين [1]

على المستوى العربي:-

لم يتأثر قطاع النقل البرى كثيراً جراء الفيروس حيث اعلنت اغلب الهيئات والوزارت العربية باستمرار العمل بكامل طاقمها فى نقل البضائع والسلع ومرور الشاحنات حتى فى اوقات الحظر وذلك لمد الافراد بالحاجات الاساسية من السلع وحتى لايتأثر المخزون الاستراتيجى للدول، ولا ينطبق هذا على نقل الركاب حيث يتوقف فى اوقات الحظر.

رابعا: تعامل الدول لمواجهة الازمة فى قطاع ات النقل بمختلف أشكاله :-

أ - إسبانيا:-

لم تقم اسبانيا باجراء ات حاسمة منذ بداية الازمة مما أدى إلى تفاقم الوضع حيث قامت بعمل عدة إجراءات منها:-

1- إعادة تطبيق ضوابط الحدود أى لا يُسمح للركاب بدخول إسبانيا، ولكن لا يسري هذا على:

- المواطنون والمقيمون في الاتحاد الأوروبي أو دولة عضو في شنغن، الذين يذهبون مباشرة إلى مكان إقامتهم.
- حاملي التأشيرات طويلة الأجل الصادرة عن الاتحاد الأوروبي أو دولة عضو في شنغن يسافرون إلى البلد الذي أصدر تأشيرة الدخول.

---

[1] منظمة النقل البرى فى العالم على الرابط: https://www.iru.org/

5- تعليق الاتصالات والنقل العادى للاشخاص من والى صقليه مع استمرار ضمان نقل البضائع.

6- تخفيض خدمات السكك الحديدية بين المدن و اجراء تخفيض اضافى فى هذه الخدمات للمسافات الطويلة.

7- ترشيد خدمات النقل الجوى للخدمات الاساسية ورحلات الدولة فقط.

8- رفع حظر القيادة فى العطلات الرسمية على طرق الضواحى المستخدمة فى نقل البضائع.

ج - السويد:-

1- تقييد عمليات السفر غير الضرورية إلى السويد من دولة أخرى، باستثناء دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية وسويسرا، ويعامل مواطنى المملكة المتحدة مثل معاملة الاتحاد الاوروبى حتى نهاية 2020 وهذا لا ينطبق على المواطنين السويديون وموظفى الرعاية الصحية وافراد نقل البضائع.

2- قررت وكالة النقل السويدية تأجيل تحصيل الرسوم والعمولات فيما يتعلق بالطيران.

3- مُنحت شركات الطيران الفرصة ضمانات ائتمانية فى 2020 بحد اقصى 5 مليارات كرونة سويدية.

د - ألمانيا:-

1- لا يسمح للركاب بدخول ألمانيا ولا يسرى هذا على مواطنى الدولة والذين لديهم اقامة دائمة فى المانيا والذين لديهم أدلة على ان دخولهم لنشاط مهنى صحى أودبلوماسي.

2- تجنب السفر غير الضرورى للخارج.

3- عمليات تفتيش مشددة على الحدود البرية مع النمسا وسويسرا وفرنسا ولوكسمبورج والدنمارك.

4- مراقبة الركاب البحريين القادمين من مناطق التفشى.[1]

هـ - على مستوى العالم:

قامت عدة دول منها المكسيك، المملكة المتحدة، أمريكا، بنما، روسيا، فرنسا، كندا، هونج كونج وإستراليا بالعديد من الإجراءات الوقائية المتشابهة والخاصة بالتنقل بين الدول:-

- عززت السلطات الفحص الطبى فى المطارات الدولية بشكل كبيرودقيق.
- تجنب السفر غير الضرورى.
- تطبيق قيود عبر الحدود بين الدول وبعضها مع استمرار حركة البضائع.
- تخفيض وفى بعض الاحيان وقف الرحلات الجوية والبحرية والبرية من والى الدول التى يتفشى المرض بها.

1الاتحاد الاوروبى على الرابط: https://ec.europa.eu/transport/home_en

- لا يسمح لمواطني المملكة السعودية [2] وقطر بالخروج من الدولة .
- وقف جميع وسائل النقل العمومية بالجزائر [3].

مصر:-

قررت الحكومة تخصيص 100 مليار جنيه لمواجهة أزمة كورونا ، شملت قروضا بعائد سنوي 10% لتمويل شركات القطاع الخاص الصناعي ،و تخصيص 20 مليار جنيه لدعم البورصة المصرية، وأعلن مجلس إدارة البنك المركزي المصري، قراراً بتخفيض فائدة مبادرات دعم القطاع الخاص الصناعي والتمويل العقاري لمتوسطي الدخل ومبادرة دعم وإحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي إلى 8% متناقصة، بدلاً من 10% متناقصة[4].

المغرب:-

أعلن إنشاء صندوق بقيمة عشرة ملايين درهم "نحو مليار دولار"، ستخصص لتغطية النفقات الطبية ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة من انتشار وباء كورونا المستجد [1]

بعض المبادرات الهامة لدعم قطاعات النقل بعد كورونا .

أ- الدعم المباشر لقطاعات النقل والقطاعات المختلفة مادية وفنيا مثل اتخاذ البنك الدولي مع بنوك التنمية متعددة الاطراف عدة خطوات لدعم القطاعات لتوفير 240 مليار دولار من التمويل على مدى الأشهر الـ 15 المقبلة لمساعدة 100 دولة من الدول النامية والأشد فقراً [2]

ب- الإستعداد لدعم قطاع النقل والسياحة بعد انتهاء أزمة كورونا بشكل يضمن سرعة العودة لمستويات العمل السابقة عن طريق:-

- إدخال الطائرات الصيانة استغلالاً للوقت.
- تدريب العاملين بصفة دورية.
- الاستعداد بخطة ادارية وفنية لسرعة العودة إلى تشغيل القطاع بعد انتهاء الازمة حيث جاءت خطة المنظمة العربية للسياحة والمنظمة العربية للطيران المدني والإتحاد العربي للنقل الجوي في بيان مشترك ادراكاً منهم لحجم هذه الأزمة ولدور قطاع السياحة والسفر في التنمية المستدامة في تحفيز النموّ السريع للقطاعات الإقتصادية الأخرى بعد انتهاء الأزمة الحالية، قررت المنظمات الثلاث "تشكيل فريق استراتيجي إقليمي يضم ممثلين عنها والمعنيين بقطاع السياحة والسفر في العالم العربي لاقرار مجموعة من الخطوات يجب تبنيها فور الخروج من الأزمة" وهي كالتالي:-

---

2وكالة واس السعودية على الرابط: https://www.spa.gov.sa/
3الموقع الرسمي للحكومة الجزائرية على الرابط: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/
4 بوابة الحكومة المصرية https://www.egypt.gov.eg/arabic/home.aspx
1الموقع الرسمي لحكومة المملكة المغربية https://www.cg.gov.ma/ar
2البنك الدولي على الرابط: https://www.worldbank.org/

خاتمة:

خلاصة ما سبق أن قطاعات النقل المختلفة (الجوي/ البحري/ البري) قد تأثرت بدرجات متفاوتة طبقا لطبيعة عمليات وإجراءات تشغيل كل قطاع، إلا أن القطاع المتضرر الأكبر من هذه الأزمة هو قطاع النقل الجوي الخاص بنقل الركاب سواء دوليا أو محليا طبقا للمنطقة، وذلك لقيام مجمل دول العالم تقريبا بغلق حدودها الجوية أمام حركة نقل الركاب سواء لكافة أنواع العمل أو للسياحة عدا رحلات نقل العالقين بين البلدان المختلفة؛ وتعددت التأثيرات الناجمة عن الأزمة ليأتي على رأسها التأثير المالي الذي تحقق من خلال الخسائر الكبيرة في قيم العائدات المفترض تحقيقها من أعمال تشغيل مختلف فئات الشركات العاملة في مجال النقل بمختلف قطاعاته، وهو الأمر الذي تضرر بشدة نتيجة كافة وتعدد إجراءات التوقف خلال الفترة الماضية والتي من المتوقع أن تستمر في ظل استمرار معدلات الإصابات حول العالم.

وفي مواجهة تداعيات الأزمة، قامت كافة الدول حول العالم باتخاذ العديد من الإجراءات في مواجهة التأثيرات السلبية لتفشي فيروس كورونا، تمثلت بعض من هذه الإجراءات في غلق الحدود الجوية ومنع التنقل البيني مع الدول الأخرى، وكذلك اتخاذ قرارات زيادة التصنيع المحلي لمواجهة النقص الحاد في أعمال الاستيراد وتنقل البضائع كسبب رئيسي لتوقف الكثير من أعمال الإنتاج في دول المنشأ.

من ناحية أخرى، قامت العديد من الحكومات والمؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية بتقديم العديد من المقترحات والرؤى لمحاولة التصدي لسلبيات الأزمة سواء الحالية أو المستقبلية بهدف معالجة أوضاع المتضررين من الأفراد والشركات والحكومات ودعم مواقفها لتحقيق سرعة العودة إلى مستويات العمل السابقة على توقيت بدء ظهور الفيروس وانتشاره.

مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

الإعلام وفيروس كورونا

تمهيد:

تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً وعميقاً في مواجهة فيروس كورونا، حيث أنها تؤثر علي التوجهات والأفكار وما ينتج عن ذلك من سلوكيات وأفعال متنوعة، فالإعلام لدية القدرة علي تهويل الأمور البسيطة، وله القدرة أيضاً علي التقليل من الأمور الهامة العظيمة.

أولاً- دور وسائل الإعلام وأهميتها في مواجهة فيروس كورونا:

في ظل عصر الأزمات الذي يعيشه العالم الآن، تضاعفت مسؤولية الإعلام وأصبح أهم الأطراف الفاعلة والمؤثرة في إدارة الأزمات، مهما كانت طبيعتها وخطورتها، فالإعلام الجاد والمسؤول يسهم في دعم الإدارة الحكومية والمؤسسية لأي أزمة، واحتواء الآثار الناجمة عنها، بينما قد يؤدي تقاعس الإعلام عن القيام بدوره إلى تعثر الجهود الحكومية، ولعل أزمة انتشار فيروس كورونا (كوفيد- 19) كانت كاشفة لهذا الأمر .

ففي الوقت الذي كان الإعلام أحد أهم مرتكزات إدارة هذه الأزمة في العديد من دول العالم، كان أيضاً جزء من الأزمة في دول أخرى عديدة، عندما لم يتحلى بالمسئولية الوطنية، ووقع في فخ الشائعات والتهويل من الأزمة، وبدلاً من أن يكون عامل طمأنة للمجتمع، فإنه كان للأسف سبباً للخوف والهلع والرعب، فإذا كانت الأزمة في تعريفها البسيط تشير إلى تطور مفاجئ وغير متوقع في قضية ما، وتتطلب التحرك السريع من جانب الجهات المعنية لاحتواء التداعيات المترتبة عليها، فإن دورالإعلام في مواجهة الازمات، أياً كانت طبيعتها أمنية أواقتصادية أوصحية، ينصرف بالأساس إلى طمأنة أفراد المجتمع والعمل على إزالة أية مشاعر سلبية قد تنجم عنها، والتصدي للشائعات المرتبطة بها، وخاصة إذا كانت من نوعية فيروس كورونا المستجد والذي أثار منذ الإعلان عنه في مدينة ووهان الصينية في منتصف ديسمبر 2019 حالة من القلق والهلع ما تزال تتفاعل في دول العالم كافة، وفي ظل هذه النوعية من الأزمات التي هي مثل انتشار فيروس كورونا المستجد يشارك الإعلام الجهات الحكومية والمعنية بدور رئيسي في إدارتها من خلال عدة مهام رئيسية، تتمثل في:

1- حلقة الوصل:

القيام بدور حلقة الوصل بين الجهات المعنية بإدراة الأزمة وبين أفراد المجتمع، وتوضيح طبيعة الإجراءات التي تتخذها هذه الجهات، بكل شفافية ووضوح، منعاً لأي غموض أو تأويلات مجافية للحقيقة، حيث يقوم الإعلام في هذا السياق بنشر المعلومات الخاصة بهذه الأزمة بكل شفافية ودقة، ونقلها إلى أفراد المجتمع في رسالة واضحة وبسيطة ومفهومة، تمكنهم من معرفة الأزمة بأبعادها المختلفة، وإدراك ما تشكله من مخاطر وتحديات وكيفية التعامل معها ، ويعتمد هذا الدور بالأساس على طبيعة المعلومات التي توفرها الجهات الحكومية المعنية بالأزمة، فكلما سمحت بتدفق المعلومات بكل شفافية كما ساعدت الإعلام على القيام بدوره، بينما يؤدي غياب المعلومات إلى ظهور الشائعات حول الأزمة، الأمر الذي قد يعرقل الجهود الحكومية في السيطرة علي تلك الازمة.

ثانيا- تعامل إعلام الدول مع الفيروس على المستوى العالمي:

1- الإعلام في الولايات المتحدة الإمريكية:

في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد ومحاولة وسائل الإعلام في مختلف الدول مواجهة خطورة هذا الفيروس ومعاونة الحكومات علي التصدي له والتوعية بكيفية التعامل معه والوقاية منه ونشر جميع المعلومات الخاصة به، قامت وسائل الإعلام الإمريكية بتوعية المواطنين ونشر معلومات اللازمة حوله.

2- الإعلام في الصين:

كان للإعلام دورا إيجابيا وفاعلا في إدارة الأزمة من خلال التوعية بالوقاية من الفيروس، وتجسد ذلك بشكل واضح في الإعلام الصيني الذي توحد مع الجهود الحكومية في مواجهة الفيروس، وكان لافتاً قيام الإعلام الصيني بدور رئيسي وفاعل في دعم جهود الوقاية الدقيقة من الفيروس، لكبح انتشاره، وأخذ الإعلام الصيني على عاتقه مسؤولية نشر الإيجابية والطمأنينة أمام موجة القلق العالمية، وعزز الثقة في إمكانيات وقدرات القطاع الصحّي الصيني على احتواء الفيروس، فعلى سبيل المثال كانت الرسائل التي بثتها الصحافة الصينية قوية وعميقة ومحفزة، خاصة في بداية انتشار الفيروس، كما عزز الإعلام الصيني من فاعلية الجهود التي قامت بها الحكومة، وعمل على زيادة رفع المعنويات للمساعدة على التعافي من هذه الكارثة، وانعكس ذلك بشكل إيجابي في تجاوب الشعب الصيني مع حملات التوعية وأظهر قدراً كبيراً من المسؤولية، والتزم بالهدوء وضبط النفس رغم اكتظاظ المستشفيات بالحالات المرضية بهذا الفيروس.

لقد كان الإعلام أهم أدوات الصين في إدارة أزمة تفشي فيروس كورونا واحتوائها، بل وأسهم في رفع معنويات الشعب الصيني من خلال الرسائل الإيجابية والطمأنة التي كان يبثها باستمرار رغم الحملات الإعلامية الشرسة التي تعرضت لها الصين في الأشهر الماضية من الخارج، وكانت النتيجة نجاح الصين في احتواء انتشار الفيروس، وباتت نموذجاً يحتذى به .

3- الإعلام في إيطاليا:

لم تقم وسائل الإعلام الايطالية بدورها في مواجهة فيروس كورونا على أكمل وجه، حيث أنه لم تقوم بتوعية المواطنيين بخطورة هذا الفيروس ولم تقدم لهم المعلومات الكافية عنه وطرق الوقاية منه وأيضاً لم تحث المواطنيين علي ضرورة التباعد الاجتماعي وعدم الاختلاط وضرورة الاهتمام بالتعقيم والنظافة الشخصية، مما أدي الي انتشار الفيروس بين المواطنيين بشكل سريع جدا، وأودي بحياة الكثير من المواطنيين في وقت قصير.

كاذبة بخصوص الفيروس بغرض زرع الفزع والهلع في نفوس المواطنين وذلك منذ بداية الأزمة، كما تم إحالة 14 موقعاً إلكترونيا للنيابة أيضاً لنشر أخبار كاذبة أيضاً حول الفيروس وحول دور الحكومة في مكافحة هذا الوباء.

3- الإعلام في المغرب:

دعت الحكومة المغربية جميع ناشري الصحف والجرائد الورقية إلى تعليق إصدار ونشر وتوزيع الطبعات الورقية من أجل مواجهة إنتشار فيروس كورونا ومن أجل سلامة وحماية المواطنيين من الإصابة.

4- الإعلام في الإمارات:

أثبت الإعلام الإماراتي في تعامله مع «فيروس كورونا» (كوفيد - 19) انه يتحلى بالمسئولية الوطنية وصاحب رسالة حضارية وإنسانية ، فلم يقتصر دوره فقط على بث الطمأنينة والتوعية والوقاية والتصدي للشائعات المغرضة حول هذا الفيروس، والتي حاولت بث الذعر بين الناس في الداخل، وإنما بعث برسائل تضامن إلى الشعوب والدول التي انتشر فيها الفيروس بصورة كبيرة، ليؤكد بالفعل أنه يعبر عن مبادئ الإمارات ورسالتها الإنسانية والحضارية، ومنذ الإعلان عن تفشي فيروس كورونا في العديد من دول العالم، والإعلام الإماراتي يقوم، وما يزال، بدور فاعل ومؤثر ورئيسي في إدارة أزمة انتشار فيروس كورونا، سواء على صعيد تقديم المعلومات أولاً بأول وبكل شفافية لإظهار الحقائق للمجتمع الإماراتي والدولي، أوعلى صعيد القيام بدوره التوعوي لأفراد المجتمع من خلال العديد من الفعاليات التي تستهدف وقاية المجتمع، أومن خلال رسائل التضامن مع الدول والمجتمعات التي تعاني من تفشي الفيروس بصورة كبيرة، كما تصدى الإعلام الإماراتي للحملات المغرضة التي حاولت إثارة الشائعات بشأن انتشار الفيروس في الدولة وشككت في مبادراتها الحضارية في مواجهة هذا الفيروس ليس فقط في الداخل وإنما في الخارج أيضاً، ونجح في إيصال رسالته إلى الرأي العام الدولي .

ومن أهم ما اتصف به تعامل الإعلام الإماراتي مع أزمة «كورونا»، هوالاستجابة السريعة والمتزنة التي لم تترك فرصة لإطلاق الشائعات المغرضة التي تثير القلق بين أفراد المجتمع، وتوحيد الرسالة من جانب وسائل الإعلام المختلفة، المقروءة والمسموعة والمرئية، وهوما أنتج في المحصلة خطاباً إعلامياً فاعلاً مؤثراً يحظى بالمصداقية والموضوعية والمتابعة والقدرة على التأثير في أفراد المجتمع.

إضافة إلى ما سبق اتسمت الإدارة الإعلامية للأزمة بالشفافية، حينما حرصت وسائل الإعلام المختلفة على تقديم المعلومات الخاصة بالفيروس بكل شفافية لإظهار الحقائق للمجتمع الإماراتي والدولي، وفي الكشف عن إعداد المصابين بالفيروس أولا بأول دون إنكار أوتهويل، ومتابعة حالتهم الصحية ومدى استجابتهم للعلاج، وهذا ما يطلق عليه في علم إدارة الأزمات بـ«الإقرار بالأزمة»

خصصت وسائل الإعلام السودانية برامجها وصفحاتها للتوعية والإستفسارات بخصوص الوباء، وقامت بدور إيجابي في التوعية والإرشاد منذ بدء إنتشار الفيروس، للحد من إنتشار الجائحة في جميع وسائل الإعلام السودانية المختلفة.

5- الإعلام في دولة فلسطين:

نشرت وسائل الإعلام الفلسطينية أخبار دقيقة عن فيروس كورونا المستجد وإستنباط المعلومات من وزارة الصحة، حيث أنها تصدرت للشائعات عن فيروس كورونا في دولة فلسطين بهدف تخفيف الهلع والذعر بين المواطنين وقامت بتوجيه النصائح والإرشادات اللازمة للوقاية من الاصابة بالفيروس المستجد وحثت المواطنيين علي ضرورة التباعد الاجتماعي والاهتمام بالنظافة الشخصية والتعقيم.

6- الإعلام في جمهورية العراق:

دعا الفريق الإعلامى لخلية الأزمة العراقية الخاصة بمكافحة فيروس كورونا- وسائل الإعلام إلى تكثيف حملة توعية المواطنيين بضرورة الإلتزام بتطبيق الحجر الصحى المنزلي ، لتفادى الإصابة بالفيروس ، وقال رئيس الفريق ومدير الإعلام البيئى في وزارة الصحة في بيان صحفي أن الفريق ومن خلال مراقبته حالات خرق الحظر في عموم أحياء ومناطق بغداد والمحافظات ، يوصي القنوات الفضائية والمؤسسات الإعلامية المحلية بالتشديد على توعية المواطنين بعدم التراخى في تطبيق الحجر الصحى ، واضاف أى إهمال في تنفيذ توصيات وزارة الصحة سيسبب حدوث العدوى من الملامسيين للمصابين، وأشار إلى أن" الفريق الإعلامي " دعا إلى تشديد الحملات التوعوية ولا سيما في المناطق التى تحدث فيها خروقات وحث على إستضافة المعنيين بالتثقيف في هذا الموضوع ، كى يتم الحفاظ على أكبر قدر من الإلتزام .

7- الإعلام في جمهورية اليمن:

دعا وزير الإعلام ، المؤسسات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة الرسمية والأهلية إلى إستنفار الجهود والتفاعل مع الإجراءات الإحترازية ، وخطة وزارة الإعلام لمواجهة فيروس كورونا والتوعية بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان، وذلك في إطار الإجراءات والجهود الوطنية لمواجهة الفيروس.

6) محاولة توظيف وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة من أجل نشر الأخبار الصحيحة وتشجيع المستخدمين لوسائل التواصل الإجتماعي على الإلتزام بالإرشادات والإجراءات المتبعة من أجل حمايتهم في مواجهة الفيروس.

المصادر:

-1 https: //m.dw.com.

-2 https: //wwwalarabiya.net.

-3 https: addustour.com.

-4 https: //m.alwafd.news.

-5 https: //m.al-sharq.com.

-6 https: //www.m c- doualiya.com.

-7 https: www.youm7.com.

-8 https: www.skynewsarabia

9- www.france24.com.

10- https: //www.bbc.com.

-11 https: //www.alhurra.com.

-12 https: //middle-east-online.com.

-13 https: //nationshield..ae.

-14 alhayat-j.com..

الا أن الأمر الذى لا يختلف عليه أحد أن مختلف أوجه النشاط الاقتصادى سوف يكون لها وضع مغايرا بعد كورونا،حيث هناك قطاعات وأنشطة أضيرت بشكل كبير كالرياضات التنافسية والسياحة والفندقة والطيران والنقل الجوى والبورصة ، وقطاعات لم يصيبها ضررا كبيرا كالنقل البرى والبحرى ، وقطاعات اخرى استفادت بدرجة كبيرة مثل قطاع الاتصالات والخدمات الالكترونية وتطبيقات الانترنت، والتسويق والمتاجر الالكترونية.

كما أن هناك قطاعات توفرت لها المرونة الكافية حتى تتوائم مع الأزمة بل وتحقق تطورا فى وسائل العمل كقطاع التعليم الخاص الذى تحول فى وقت سريع واستملر فى تادية دوره ولكن من خلال التعليم عن بعد والقطاع المصرفى الذى اطلق خلال الأزمة مجموعة من الخدمات المصرفية الالكترونية ، فى الوقت الذى توقف فيه قطاعات اخرى مثل غالبية قطاعات الخدمات الحكومية التقليدية التى عادة ما تشهد ازدحاما كبيرا كالشهر العقارى والمرور والمحاكم وقطاع التعليم التقليدى ، كما أن هناك قطاعات أخرى سوف تكون أكثر جاذبية للاستثمار مثل قطاعات التعليم والصحة خاصة بعد انتهاء الأزمة.

وعلى نفس النحو فان هناك وظائف قد أذنت لها أزمة كورونا بالانسحاب وحلت مكانها وظائف أخرى لم تكن لها نفس المكانة والاهتمام من قبل ، باختصار شديد أننا بعد كورونا أصبحنا أمام عالم جديد واقتصاد بآليات وسمات ومكونات مختلفة .